

أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء

إعداد

د. محمد بن صالح شرار

قسم الخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة أم القرى

أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء

د. محمد بن صالح شراز

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض النظريات المفسرة لظاهرة الفقر، واستطلاع مواقف واتجاهات الطلاب في المملكة العربية السعودية نحو الفقراء. وخلصت إلى أن العوامل الهيكلية المتضمنة في النواحي السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وما يتعلق بها من قضايا كالأجور، والبطالة، وقضايا العدالة والمساواة هي من أبرز القضايا التي لها علاقة بظاهرة الفقر والتي يمكن تفسير أسبابه من خلالها.

كما وجدت الدراسة أن العوامل الشخصية أو الذاتية المرتبطة بالفقراء أنفسهم والمتعلقة بقضايا الدافعية والجدية في العمل بالإضافة إلى قضية تحمل المسؤولية والاهتمام بشؤون الأسرة علاوة على الاهتمام بالنظافة ومتابعة التعليم هي من العوامل التي تأتي في الدرجة الثانية بعد العوامل الهيكلية في تفسير ظاهرة وأسباب الفقر. وأخيراً وجدت الدراسة أن العوامل القدرية مثل المرض والإعاقة وسوء الحظ التي قد تصاحب البعض قد حلت في المرتبة الثالثة كمسببات لظاهرة الفقر.

وقد تبين أن أكثر المواقف الإيجابية التي يحملها الطلاب كانت نحو الفئة المتوسطة بالمقارنة مع الفئتين الغنية أو الفقيرة، إلا أنها أكدت على أن الاختلافات في مواقف الطلاب نحو الفئتين الغنية والفقيرة لم تكن اختلافات كبيرة.

كما وجدت الدراسة أنه لم يكن هناك اختلافات في مواقف طلاب الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء بالمقارنة مع مواقف غيرهم من طلاب التخصصات الأخرى، كما لم يكن هناك اختلافات في مواقف طلاب الخدمة الاجتماعية الذين هم في نهاية المرحلة الجامعية بالمقارنة مع الذين هم في بدايتها. وقد أكدت الدراسة على عدم وجود علاقة بين مستوى الالتزام الديني والاتجاهات نحو الفقراء.

Causes of poverty and attitudes toward the poor

Dr. Mohammed S. Shiraz

Abstract:

The aim of the study is to review some of the theories that explain the poverty phenomenon in Saudi Arabia and explore student's attitudes toward the poor. The study concluded that structural factors at the political, socio economical and financial level on one hand, and some of the issues related to these factors, such as minimum wage, unemployment, equality, and justice, on the other, stand to be the most important factors in explaining the causes of poverty. The second most important factors affecting poverty are the individualistic factors that include motivation, hard work, training, and education. Fatalistic factors, such as disease, disability and bad luck, are the third most important. The study found that in comparison with the rich and the poor class, university students have a positive attitude toward the middle class. Moreover, the study reveals that there were no differences between social work students and other students regarding their attitudes toward the poor, and also there were no differences between freshmen and senior students in relation to the same issue. Finally, the study found no correlation between religiosity and the attitude toward the poor.

أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء

موضوع الدراسة:

تؤكد منظمة الصحة العالمية (WHO, 2004) أنه على الرغم من ارتفاع وتنامي معدلات الدخل العالمية إلا أن البلايين من الناس مازالوا محكومين بالعيش لفترات طويلة تحت طائلة الفقر المدقع، مع كل ما يصاحبه من مآسي إنسانية كبيرة تتضمن، العزلة الاجتماعية، إعتلال الصحة، الأمية، الاعتماد على الغير والعبودية لهم والموت المبكر. وتؤكد المنظمة على أن الفقر أصبح مسئولاً عن ما يصل إلى ثلث وفيات الجنس البشري وهو بذلك يعد من المشاكل الكبيرة على مستوى العالم. إلا أننا ينبغي أن نعي أن مشكلة الفقر ليست عصيةً على الحل إذا سلّمت النوايا، فعلى الرغم من أن الفقراء يُشكلون ما نسبته (٤٤٪) من سكان العالم إلا أن حوالي (٢٧٣٥) مليون حسب إحصائيات البنك الدولي لا يحتاجون في عيشهم إلا على أقل من دولارين في اليوم، كما أنهم لا يستهلكون إلا (١,٣٪) من الناتج العالمي، وبذلك فإن إطلاقهم من مصيدة الفقر لا يتطلب أكثر من (١٪) من الناتج العالمي. وعلى النقيض من ذلك فإن الدول ذات الدخل المرتفعة لا يزيد عدد سكانها عن (٩٥٥) مليون نسمة، ومع ذلك فإنها تستهلك حوالي (٨١٪) من الناتج العالمي (WHO, 2004).

والحقيقة أن العالم كان ومازال يحلم بزوال مشكلة الفقر، وتبنت الأمم المتحدة هدف الألفية الثانية بخفض معدلات الفقر بحلول عام (٢٠١٥م) إلى نصف ما كانت عليه في عام (١٩٩٩م). وعلى الرغم من أن خفض معدلات الفقر من الأهداف النبيلة التي تستحق الاهتمام والمتابعة إلا أنه ليس من السهل معرفة مدى تحقق هذا الهدف.

وتشهد نهاية العقد الأول من القرن الحالي أحداثاً غير مسبوقة قد يكون لها الأثر الأكبر على ظاهرة الفقر في العالم تأتي على رأسها أزمة الغذاء والأزمة

المالية العالمية حيث ذكرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة أن أزمة المجاعة تفاقمت بشكل سريع ومُخيف بفعل الأزمة المالية العالمية وأن ما يصل إلى (١٠٠) مليون شخص قد تمت إضافتهم إلى الجوع من الفقراء في العالم خلال فترة وجيزة، وأضافت المنظمة أنها المرة الأولى في تاريخ الإنسانية التي تصل فيها أعداد الجوع من الفقراء الذين لا يجدون ما يكفي حاجتهم من الطعام إلى المليار حيث وصل عددهم إلى (١,٠٢) مليار شخص في منتصف عام (٢٠٠٩م) أي ما يساوي سدس عدد السكان الكلي للكرة الأرضية مما جعلهم بهذا الحجم الكبير يُشكلون حالة خطيرة على الأمن والسلام في العالم، وتوقعت المنظمة، علاوة على كل ذلك، زيادة تلك الأعداد بحوالي (١١٪) بنهاية عام (٢٠٠٩م) (FAO, 2009).

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية مازالت تُعد في بداياتها إلا أنها في فترة وجيزة أحدثت تحولات جذرية سقطت على إثرها بعض من النظريات المالية والاقتصادية وتغيرت معها العديد من الممارسات والتطبيقات المالية والاقتصادية التي سادت لعقود.

لقد عم الكساد أرجاء المعمورة وتهافت صُروح اقتصادية ومالية كبيرة وتزايدت معدلات البطالة وارتفع معها عدد العاطلين عن العمل، ونتيجة لكل ذلك تزايدت أعداد الفقراء وبالتالي أعداد من يعيشون تحت خط الفقر إلى أن وصلت إلى أرقام غير مسبوقة بعد أن كان العالم يُحقق بعض التقدم على صعيد مُحاربة الفقر والجوع.

وعلى المستوى المحلي تُعد الزيارة التي قام بها جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض في نوفمبر من عام (٢٠٠٢م) عندما كان ولياً للعهد من أهم الأحداث التاريخية التي تم فيها تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في المملكة العربية السعودية. ونتيجة لتلك الزيارة تم تداول مشكلة الفقر على وسائل الإعلام بطريقة غير مسبوقة وأضحت حديث المجالس الشعبية ومحل اهتمام السلطات الرسمية.

وقد تم على إثر تلك الزيارة والزخم الإعلامي الذي صاحبها أن تم تبني استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر بطرق مُختلفة كان من بينها تأسيس الصندوق الخيري لمكافحة الفقر في عام (٢٠٠٣م). وعلى الرغم من توجُّهات الدولة نحو مُحاربة الفقر إلا أن الأسعار واصلت ارتفاعها بفعل أزمة الغذاء العالمية، كما أن مُعدلات التضخم تضاعفت ليعقبها مباشرةً الأزمة المالية العالمية التي يُتوقع لها أن تُفاقم مُشكلة البطالة وتزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر.

لقد ظهرت دلائل تُفاقم الوضع الحالي من مجموعة من التقارير الصحفية والإعلامية كان من بينها التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي عُرض على مجلس الشورى في عام (٢٠٠٩م) والذي أوضح أن الضمان الاجتماعي بنهاية العام (٢٠٠٧م) شمل (٦٦٥,٦) ألفاً من الأسر السعودية، وبحسب استنتاجات بعض أعضاء مجلس الشورى المبنية على متوسط حجم الأسرة السعودية وعلى تعداد السُكان فإن التقرير يُشير بصورة غير مباشرة إلى أن هنالك حوالي (٣,٨) مليون نسمة من الفقراء في السعودية يعيشون تحت خط الفقر وأنهم بذلك يُشكلون حوالي (٢٢٪) من العدد الكلي للسُكان.

مُشكلة الدراسة:

لاشك أن تفاقم مشكلة الفقر وتزايد أعداد الفقراء أصبح واقعاً يفرض نفسه على البرامج والخطط الدراسية لأقسام الخدمة الاجتماعية في معظم الجامعات المحلية والعالمية على اعتبار أن مهنة الخدمة الاجتماعية على مر تاريخها ارتبطت بقضايا الفقر والفقراء وارتبطت تعامل الممارسين لها بعملاء يعانون الحرمان على اختلاف أنواعه، لذا كان لزاماً على هذه المهنة تبني مهمة محاربة الفقر ومساعدة الفقراء. وبناءً عليه تم التأكيد في أدبيات المهنة للمنتسبين إليها على ضرورة الالتزام بتحقيق هذه المهمة، كما نادى بأهمية التأكيد على طلاب الخدمة الاجتماعية في الجامعات وضرورة الوقوف إلى جانب الفقراء وتبني قضاياهم والدفاع عنها.

ولأن طبيعة العلاقة التي تتطلبها مهنة الخدمة الاجتماعية تُقر بأن العميل والأخصائي لا محالة وبكل وضوح سيُدرِك كل منهما اتجاهات ومواقف الآخر فإن اتجاهات الأخصائي نحو العميل لها أهمية كبيرة في بناء علاقة تسودها الثقة والارتياح سواءً أثناء دراسة الحالة أو عند التدخل للمساعدة أو خلال تقديم الخدمة. كما يترتب على طبيعة تلك الاتجاهات المدى الذي تصل إليه تلك العلاقة التي يعتمد عليها الأخصائي في إنجاح المهمة الموكلة إليه خاصة لما لاتجاهات الدارسين والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء من تأثير كبير على مستوى عطائهم وعلى طريقة تعاملهم.

وتكمن مُشكلة الدراسة في أن هناك من الممارسين من تسللوا إلى مهنة الخدمة الاجتماعية وهم يحملون اتجاهات ومواقف سلبية تجعلهم دون المستوى المطلوب من الالتزام الأخلاقي والمهني نحو الفقراء، ولأن هناك أيضاً من الدارسين في الجامعات ممن التحقوا بأقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات وهم يحملون من المواقف ولديهم من الاتجاهات ما لا يتضمن القدر الكافي من التعاطف مع الفقراء أو مع قضاياهم وقد تتجلى تلك المواقف السلبية من الفقراء في أن الرغبة قد لا تكون أكيدة في الحرص على مساعدتهم وأن الحماسة ليست شديدة للمُساهمة في حل مشاكلهم.

أهداف وأسئلة الدراسة:

لعل أحد أهم أهداف هذه الدراسة: معرفة مواقف واتجاهات طلاب المرحلة الجامعية نحو الفقر والفقراء، إلا أنه من الطبيعي أن يتم قبل كل ذلك معرفة أي من نظريات الفقر المختلفة يميل إليها الطلاب أو يتبنونها في تفسيرهم لمُسببات الفقر في ضوء النظريات المفسرة لظاهرة الفقر عن طريق تحديدهم للعوامل الرئيسية المسببة للفقر في المجتمع السعودي من خلال طرح السؤال التالي:

- ١- ما العوامل الرئيسية المسببة للفقر في المجتمع السعودي؟
كما تسعى الدراسة إلى معرفة مواقف واتجاهات الطلاب نحو الفقراء في مقابل مواقفهم واتجاهاتهم نحو الأغنياء أو متوسطي الحال ، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال طرح السؤال التالي:
- ٢- هل توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف واتجاهات طلاب الجامعة نحو الفقراء بالمقارنة مع تلك المواقف التي قد يحملونها نحو الأغنياء أو متوسطي الحال؟
وهذا هدف آخر للدراسة يتعلق بأقسام الخدمة الاجتماعية في الجامعات السعودية وهو معرفة مدى فعالية البرامج والخطط الدراسية في تلك الأقسام في بلورة مواقف واتجاهات الطلاب نحو الفقر والفقراء ، وسيتم تحقيق ذلك الهدف من خلال طرح السؤال التالي:
- ٣- هل هناك اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في المواقف والاتجاهات نحو الفقراء بين طلاب الخدمة الاجتماعية وغيرهم من الطلاب الجامعيين؟
وأما الهدف الرابع للدراسة فيتمحور حول مدى تأثير المستوى الدراسي في التعليم الجامعي على تشكيل مواقف واتجاهات الطلاب في أقسام الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء وسيتم تحقيق ذلك الهدف من خلال طرح السؤال التالي:
- ٤- هل هناك اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف واتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء في نهاية المرحلة الجامعية بالمقارنة مع بدايتها؟
وقد يلعب مستوى الالتزام الديني دوره - إلى جانب الاختلافات الأيديولوجية والتوجهات السياسية - في بلورة أو التأثير على توجهات الطلاب ومواقفهم من الفقراء فإن هذه الدراسة تحاول معرفة مدى العلاقة بين الالتزام الديني ومواقف الطلاب من الفقراء وذلك من خلال طرح السؤال التالي:
- ٥- هل هناك علاقة بين مدى الالتزام الديني والموقف من الفقراء؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للجامعات في وضع لبنات لقياس اتجاهات ومواقف الطلاب نحو الفقراء، خاصة وأن اتجاهات الدارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء تتطلب الصراحة والوضوح لأن تلك الاتجاهات دون شك تؤثر على مدى عطائهم وعلى طريقة تعاملهم مع عملاء المهنة في المستقبل، ويمكن عن طريق قياس اتجاهات ومواقف الطلاب زيادة فاعلية المعايير التي على أساسها يتم اختيار الطلاب للتخصصات التي ستتعامل بطريقة مباشرة مع مشكلات الفقراء.

وتكمن كذلك أهمية هذه الدراسة بالنسبة لأقسام الخدمة الاجتماعية في معرفة مدى فعالية برامجها وخططها الدراسية في بلورة مواقف وصياغة اتجاهات الطلاب نحو الفقراء، وبالتالي تقييم تلك البرامج والخطط بما يتناسب وأخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية.

وبما أن وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات المعنية بصورة مباشرة بالقضايا والمشكلات المتعلقة بالفقراء فإن قياس المواقف والاتجاهات نحو الفقراء سواء للمتقدمين إليها من الطلاب من أجل الوظيفة أو المنتسبين إليها من الموظفين تُصبح ذات أهمية كبيرة على أساسها قد تُحسن من اختيار موظفيها والمتقدمين للعمل بها.

الفقر: التعريف والقياس

هناك شبه إجماع بين الدارسين لظاهرة الفقر على أن الفقر ظاهرة ذات أبعاد متعددة وأن الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العوامل السياسية والثقافية والبيئية وحتى الدينية تتداخل مع بعضها البعض لتشكّل هذه الظاهرة التي أصبحت اليوم عصية على الحل في كثير من المجتمعات. ويؤكد فرجاني (١٩٩٢م) على أن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تتمثل في قلة إشباع الحاجات الأساسية للأسرة والأفراد من ناحية وتؤدي إلى تضيق فرص تحسين

مستوى المعيشة من ناحية أخرى. ومن الملاحظ ان ظاهرة الفقر تختلف باختلاف الزمان والمكان كما تختلف باختلاف طبيعة وخصائص السكان.

ويُنظر إلى ظاهرة الفقر على أنها حالة من الحرمان تتجلى ملامحها في انخفاض القدرة على الشراء بما في ذلك القدرة على شراء الغذاء والدواء كما يُلاحظ بأن العديد من المتأثرين بظاهرة الفقر تُجبرهم ظروفهم على الاعتماد على الآخرين في ضمان البقاء والحياة وأنهم من جراء ذلك الاعتماد يُصبحون عُرضة للتهميش وعدم الاعتبار (باقر، ٢٠٠٧م). وأضاف باقر أن الفقر يُمكن له أن يكون فقراً مادياً أو غير مادي ويمكن له أن يكون دائماً أو مؤقتاً كما يمكن أن يكون نسبياً أو مُطلقاً وقد يُقتصر على عدد من الأفراد في مجتمع إلا أنه قد يشمل جماعةً بكاملها.

ويُجمع الدارسون في مجال ظاهرة الفقر على عدم وجود تعريف موحد له في الوقت الحاضر، فبينما ينظر باقر (٢٠٠٧م) إلى الفقر على أنه يعني الانخفاض في مستوى المعيشة، يراه العلمي (٢٠٠٢م) على أنه الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان العيش بصورة مستمرة، ويصفه الصبري (٢٠٠٦م) بأنه نقص في الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية كالغذاء والدواء والسكن والتعليم. ويذهب الصبري (٢٠٠٦م) إلى أن الفقر يتمثل في عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية سواء المادية مثل الطعام والمسكن والملبس والمياه النقية ووسائل التعليم والصحة أو غير المادية مثل الحق في المشاركة والحق في الحرية والعدالة الاجتماعية. ويميل العلمي (٢٠٠٢م) إلى التعريف القائل بأنه آفة اجتماعية يُفرزها النقص في الموارد من جراء سوء توزيع الثروة وعدم فعالية أنظمة التكافل الاجتماعي مما يؤدي إلى نقص في إشباع الحاجات الأساسية التي تتطلبها مقومات الاستمرار في الحياة.

يرى فالنتاين (Valentine, 1968) أن روح الفقر تكمن في الإحساس بعدم العدالة، وبذلك فإن الفقر هو الشعور بالحرمان نسبة إلى ما عند الآخرين،

ويرى داربي (Darby, 1996) أن تعريف الفقر هو جزء من لعبة الحياة السياسية وأن مقياس الفقر قلما يتم استخدامه لتقييم التغيرات التي تطرأ على المشكلة، أما أوكانر (O'Connor, 2001) فيرى أن تحديد مفهوم الفقر لا يخضع لمنطق العلم أو المعرفة، وإنما يتم حسب الميول والاتجاهات السياسية، ويؤكد على أن محاولات معالجة مشكلة الفقر تتم في العادة في إطار العمل السياسي وليس العلمي، حيث يقوم أناس محسوبون على السلطة بتقديم أرقام وتحليلات لتصنيف من الفقير ومن غير ذلك؟ بحيث يتم في النهاية استبعاد أكبر عدد من الفقراء والمُعوزين حسب ذلك التصنيف، وبالتالي تُعطي العملية في مجملها الغطاء للأنظمة السياسية لتبرير غياب العدالة الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد على أن المشاريع والأجندات السياسية تلعب دوراً بارزاً في التأثير على تحديد مفهوم الفقر وأسبابه وأن أصحاب المصالح الخاصة هم الذين يحددون الإطار الذي تتم مناقشة مشكلة الفقر وحلولها المقترحة ضمنه.

ولعل المشكلة تكمن في محاولة تحديدنا لماهية الفقر ومن الفقير؟ لأن هذه المفاهيم كما يبدو مازال يكتنفها الغموض وعدم الوضوح. ويذهب بعض المحللين إلى الربط بين الفقر وقلة توفر الماديات المهمة للبقاء على قيد الحياة، والبعض الآخر إلى الربط بين الفقر وكمية السعرات الحرارية الضرورية لحياة الإنسان، إلا أن أكثرهم شهرة هم أولئك الذين ربطوا الفقر بالنواحي المالية على وجه التحديد حيث يرون أن الفقير من كان دخله أو استهلاكه أقل من مبلغ معين. على أن الاختلافات بين المحللين لا تقتصر على تحديد مفهوم الفقر بل شملت كذلك اختلافات جذرية حول مستوى خط الفقر، فالأمم المتحدة عندما تبنت أهداف الألفية للحد من مشكلة الفقر استخدمت "دولاراً في اليوم" -One-dollar-a-day للإشارة إلى مستوى خط الفقر، أما البنك الدولي فإنه يستخدم دولاراً في اليوم بالإضافة إلى دولارين في اليوم لتحديد مستوى خط الفقر، وبين هذا وذاك يقف بهالا (Bhalla, 2002) موقفاً وسطاً بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من

خلال اقتراحه بأن يكون خط الفقر عند مستوى دولار ونصف الدولار في اليوم، وذهب برتشت (Pritchett, 2003) إلى حد الاقتراح بأن يكون خط الفقر عند مستوى (١٥) دولار في اليوم الواحد.

وقد ظهرت في كثير من المجتمعات محاولات واجتهادات عديدة لوضع مقاييس للفقر كان من بينها تحديد خط يُميز بين الفقراء وغير الفقراء، وبما أن الفقر يتمثل في انخفاض مستوى المعيشة لدى البعض فإن باقر (٢٠٠٧م) يرى بأن هناك من اعتمد في قياسه على مؤشرات الاستهلاك ونسب الإنفاق على المواد الغذائية، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال كانت البدايات الأولى عام (١٩٦٤م) لوضع مقياس الفقر على يد الاقتصادية المتخصصة في الإحصاء مولى أورشانسكي التي حددت خط الفقر بمقدار ثلاثة أضعاف متوسط ما يُنفق على الطعام من دخل الأسر الأمريكية التي تبين لمولى أن تلك الأسر كانت تُنفق ما يُعادل ثلث دخلها على الطعام، وقد تطور المقياس إلى أن أصبحت أسرة مكونة من خمسة أشخاص في عام (٢٠٠٩م) تقف على أعتاب خط الفقر إذا كان دخلها حسب معايير هيئة الشؤون الصحية والاجتماعية (HHS, 2009) يقل عن (25790) خمسة وعشرين ألفاً وسبعمائة وتسعين دولاراً في كل الولايات المتحدة عدا ولاية الاساكا التي يصل فيها الخط إلى (٢٩٦٦٠) وولاية هاواي التي يصل فيها إلى (٣٢٢٥٠) دولاراً، ومع ذلك فإن هناك من يأخذ على هذا المقياس أنه لا يضع في الاعتبار أسعار الغذاء الحالية ولا أسعار الضرورات الأساسية الأخرى كالدواء والملبس والمسكن. كما أنه من ناحية أخرى حسب ما ترى بلانك وقرينبرق (Blank & Greenberg, 2009) لا يأخذ في الاعتبار مقدار ما تُقدمه الحكومة للفقراء من خدمات وما تُعطيه لهم من مساعدات.

وعلى غرار ذلك فإن خط الفقر على حسب ما وجد باقر (٢٠٠٧م) يُقدر بطرق مختلفة بعضها يأخذ في الاعتبار الحدود الدنيا للأجور ومقدار المساعدات الاجتماعية من خلال بيانات المسوحات الاجتماعية التي يتم الحصول عليها عن

نفقات ودخل الأسرة وتقدير تكلفة الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية وفقاً للنسبة بين الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية.

ويُستخدم خط الفقر حسب ما يرى باقر (٢٠٠٧م) للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ويُقاس عادةً بالعملة المحلية للأسعار الحالية كما يقيس مسافة بُعد أو قرب الفقراء من مستوى خط الفقر أو مدى التباين فيما بينهم.

ويرى باقر (٢٠٠٧م) أن دقة البيانات الإحصائية وتوفرها يلعبان الأثر الأكبر في اختيار الأسلوب أو المنهجية التي على أساسها يتم تقييم وقياس الفقر في المجتمعات المختلفة وأن خط الفقر من بين مقاييس ومؤشرات الفقر الأخرى، هو الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخل والمرتبطة بسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية.

ويرى باقر (٢٠٠٧م) أن مقياس الحاجات الأساسية هو الأنسب لوضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان القائمة على أساس البنية التحتية ويؤكد على أهمية مؤشرات الفقر على المستوى الدولي لأغراض المقارنات بين الدول والمجتمعات.

وعلى المستوى المحلي كانت الاجتهادات محدودة لوضع مؤشرات على أساسها يُمكن قياس الفقر ومن أبرزها ما قام به الباز (٢٠٠٥م) الذي أكد على صعوبة الوصول إلى تحديد دقيق لمستوى الفقر في السعودية لارتباط ظاهرة الفقر بعدد كبير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، إلا أنه مع ذلك أكد على أهمية اعتماد المقياس على متوسط دخل الفرد. وتوصل الباز (٢٠٠٥م) من خلال متوسط دخل الفرد إلى مستوى الكفاف للمواطن السعودي عند حد (١٦٦٠) ريال شهرياً أما خط الفقر فقد تم تحديده من قبل ألباز عند حد (١١٢٠) ريال شهرياً دون أن تتضمن هذه المقاييس التكلفة العالية للإسكان.

الإطار النظري

من المعلوم أن الفقر مُشكلة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد تتضمن العديد من العوامل والمفاهيم ولها الكثير من المُسببات التي تختلف تفسيراتها باختلاف المواقف والاتجاهات وتتناقض وتتناقض الأيديولوجيات.

ولاشك فإن المُطلع على الدراسات الحديثة لا بد أن يلحظ وجود العديد من نظريات الفقر التي تم تصنيفها بطرق عديدة حاولت في مجملها معرفة أسباب الفقر وجذوره . فبعض النظريات تركز على الأفراد وتحميلهم مسؤولية الفقر الذي هم فيه ، وهذا الاتجاه ينحى إليه المحافظون في تفسير أسباب ظاهرة الفقر ويقابل ذلك النظريات التي نظرت إلى أسباب الفقر على مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية أكبر من الفرد ، وهذا الاتجاه يتبناه الليبراليون. ويرى ريان (Ryan, 1976) أن الاختلاف بين المحافظين والليبراليين في مسألة مُسببات الفقر يدور حول لوم الضحية.

أما قولد سميث و بليكلي (Goldsmith & Blakely, 1992) فإنهما يُميزان بين الفقر باعتباره حالة مَرضية أو عرضية تُصيب الفرد بصورة شخصية وبين الفقر باعتباره مُشكلة هيكلية أفرزتها السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن ناحيته يعزو شلر (Schiller, 1989) الفقر إلى خلل في شخصية الأفراد أو إلى عدم توفير الفرص من قبل الأنظمة ، وفي هذا الخصوص كان رانك (Rank, 2004) أكثر وضوحاً من خلال تأكيدهِ على أن التركيز في أسباب الفقر على خصائص الأفراد ووضع اللوم عليهم هو تركيز في غير محله وفي غير الاتجاه الصحيح وأن التركيز يجب أن ينصب على أسباب الفقر الناتجة عن إخفاقات الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولأن نظريات الفقر متباينة في تفسيرها لأسباب الفقر فإن الإستراتيجيات المتبعة لمحاربة الفقر على مستوى المجتمع المحلي كانت متباينة أيضاً.

نظرية المسؤولية الشخصية:

تتكون نظرية المسؤولية الشخصية للفقر من مجموعة كبيرة ومتعددة من التفسيرات التي تُركز على الأشخاص باعتبارهم المسؤولين في المقام الأول عن أوضاع الفقر التي يعيشونها. ويذهب أصحاب الاتجاه المحافظ من المنظرين إلى لوم الأشخاص في خلق المشاكل لأنفسهم، ويجادلون على أنه عن طريق العامل الجاد والخيارات الصحيحة يستطيع الفقراء تلافي مشاكلهم.

ويذهب بعض منظري هذا الاتجاه إلى القول بوجود خلل في أنواع الجينات في الأشخاص ينتج عنه قلة الذكاء وبالتالي الفقر. والحقيقة أن الاعتقاد بأن الفقر نابع من خلل في الأشخاص هو من الاعتقادات الراسخة منذ القدم، حيث يؤكد فيبر (Weber, 2001) على أن التعاليم البروتستانتية تذهب إلى اعتبار الثروة والرزق هبة من الرب ومكافأة على الصلاح وأن ما أصاب الأعرج والأعمى والمشوه من الناس هو من جراء أنفسهم وأنهم بذلك ينالون جزاء سيئاتهم وسيئات آبائهم. وقد ناقش رينواتر (Rainwater, 1970) النظريات الشخصية من منظور أخلاقي وأشار إلى الفقر كجزء من المعاناة التي على الفقراء تحملها نظير فساد أخلاقهم وأن جحيم الفقر هو ما يستحقونه في الحياة الدنيا وينتظرهم في الآخرة المزيد من العذاب الأليم.

وتُعزز النظريات الكلاسيكية الجديدة العوامل الشخصية كمصادر للفقر وترى أن الأفراد في محاولتهم لتحسين أوضاعهم المعيشية يُخططون للمستقبل إلا أنهم يقفون أمام خيارات صعبة تتطلب الاستثمار على المدى البعيد وعندها يختارون الأسهل والأسرع، أي الخيارات قصيرة المدى ذات العوائد المحدودة وبالتالي فهم يجنون نتائج الخيارات التي سلكوها، بينما يستثمر آخرون في التعليم والتدريب كخيارات تقود على المدى البعيد إلى الوظائف ذات العوائد.

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأن الفقراء ليس لديهم الحافز الذي يُجبرهم على تغيير أوضاعهم طالما أن برامج الرعاية الاجتماعية تمدهم بالمساعدات

التي تُسهم في النهاية في إطالة أمد الفقر. وذهب قوارني ومكليب (Gwartney & McCaleb, 1985) إلى القول بأن الحرب على الفقر قد زادت من حدة الفقر بين من هم في سن العمل على الرغم من الزيادة غير المسبوقة في نفقات الرعاية الاجتماعية، حيث يرون أن برامج الرعاية الاجتماعية قد خلقت ظروفًا لا تُشجع الأفراد على تحسين أوضاعهم المعيشية بل على العكس تحميهم من عواقب الخيارات السيئة التي اتخذوها.

لقد تم التركيز في النظريات الاقتصادية على أن محاربة الفقر قد تتطلب بقاء الفقراء في أوضاع صعبة تجبرهم على إخراج أنفسهم منها وأن برامج الرعاية والمساعدة الاجتماعية بالتالي يجب أن لا تشمل الفقراء وأن تنحصر في العجزة وغير القادرين على العمل. ويسود اعتقاد بين كثير من أصحاب النظريات الأخرى. على أن وضع المسؤولية الشخصية على الفقراء حسب رؤية هذه النظرية ما هي إلا محاولة للهروب من إيجاد الحلول للمشكلة وتبرير لغياب العدالة الاجتماعية التي يُعاني منها الفقراء.

مقاومة الفقر حسب رؤية المسؤولية الشخصية:

على مر العقود فرضت مشكلة الفقر نفسها كواقع على المجتمع وبالتالي قامت المجتمعات بتبني السياسات الموجهة لمحاربة الفقر بصرف النظر عن يقف وراء ظهور المشكلة. وعلى الرغم من أن من يتبنون نظرية مسؤولية الفقراء عما حل بهم من فقر لا يتوقع منهم أن يكونوا متحمسين للسياسات التي من شأنها مُحاربة الفقر، إلا أننا اليوم نشهد أن معظم أنظمة الرعاية الاجتماعية تأخذ وجهة نظرهم في الاعتبار ولا تقتصر جهودها على تقديم المساعدات بل تحاول الدفع بالفقراء بشكل أكبر إلى العمل كهدف رئيس وهذا الاتجاه مصحوب بالتركيز على إستراتيجية مُساعدة الفقراء على مُساعدة أنفسهم للخروج من مصيدة الفقر بدلاً من الاعتماد الكلي على المساعدات التي يتلقونها.

وعلى الرغم من أن هناك من يجدون حرجاً كبيراً في لوم الفقراء على الوضع الذي هم فيه إلا أن البرامج التي أُعدت حالياً لمحاربة الفقر يتم فيها استخدام العقاب والتلويح به من أجل تغيير سلوكيات الفقراء والحد من حصولهم على المساعدات الاجتماعية. ولعل إجبار الفقراء على العمل، وتحديد المساعدة الاجتماعية بفترات زمنية معينة، علاوة على تخفيض المساعدة للأسر الفقيرة التي لا ينتظم أبنائها في المدرسة حتى لا يصبحوا جيلاً آخر من المعتمدين على الضمان الاجتماعي، هي من الأمور التي تسير مع توجه أصحاب هذه الرؤية في محاربة الفقر. وفي المقابل فإن مساعدة الذين لا يستطيعون مساعدة أنفسهم مثل العجزة، وكبار السن، والأطفال، وحتى قليلي الحظ هي مسئولية أخلاقية وقانونية أصبحت تقوم بها معظم إن لم يكن كل المجتمعات.

نظرية الفقر كثقافة:

هناك نوع من التقارب بين نظرية ثقافة الفقر الحالية ونظرية المسئولية الشخصية عن الفقر، فنظرية ثقافة الفقر ترى أن الثقافة أسلوب حياة ينعكس على الفرد من جراء التفاعل الدائم للفرد مع محيطه الاجتماعي وتقوم على الاعتقاد بأن الفقر ينتج من جراء توارث الأجيال لمجموعة من القيم والمعتقدات ولذلك فإنها قد لا تلوم الأشخاص وتضع المسئولية عليهم كما تفعل النظرية السابقة، بل ترى أن الأشخاص تشربوا ثقافة مختلفة وأصبحوا ضحايا لها وغير قادرين على الخلاص من براثنها كما هو الحال في الثقافات التي عادة ما تنتشر بين بعض المهاجرين أو المواطنين القاطنين في ما يعرف بالغيثو (Ghetto).

ويختلف تفسير نظرية ثقافة الفقر عن تفسير نظرية المسئولية الشخصية التي تربط الفقر بقدرات الأفراد ودوافعهم، فنظرية ثقافة الفقر حسب ما يذكر ريان (Ryan, 1976) على لسان أوسكار لويس (Lewis, 1959) - الذي توصل إلى نظرية ثقافة الفقر بعد أن عمل لفترة طويلة مع أسر الفقراء في المكسيك

و بورتوريكو، حيث يرى لويس أن ثقافة الفقر تؤدي إلى التكيف، وأن المجتمع ينبذ الفقراء ويجبرهم على العيش في عزلة وغربة ينتج عنها نشوء ثقافة خاصة بهم يتوارثونها عبر الأجيال المختلفة. ويؤكد لويس (Lewis, 1959) على أن أولئك الذين يعيشون في الفقر تتكون لديهم معتقدات وقيم وأسلوب حياة يميزهم عن غيرهم، وأنه في النهاية يمكن القضاء على الفقر إلا أنه لا يمكن لنا أن نمحو ثقافة الفقر.

من ناحية أخرى أصبحت نظرية ثقافة الفقر اليوم تؤكد على وجود ثقافة للفقر في أماكن أو مناطق معينة مثل تلك التي تنتشر في الأحياء الفقيرة من بعض المدن والمسماة غيتو. وعلى المستوى الاجتماعي ينتشر بين الناس في تلك المناطق ثقافة تتضمن معتقدات وقيم وأعراف وسلوكيات تختلف عن تلك التي تصبغ ثقافة المجتمع العام في المدينة، وكان أوسكار لويس (Lewis, 1959) قد عرف ثقافة الفقر على أنها مجموعة من المعتقدات والقيم التي تنتقل من جيل إلى آخر وأكد على أن ثقافة الفقر متى وجدت يصبح لها القدرة على التجذر وبالتالي يطول أمدھا وبقاؤها. وعندما يصبح أطفال الغيتو الذين يعيشون في الخرائب والأزقة في السادسة أو السابعة من العمر، يكونون حسب ما ذكر أوسكار لويس قد تشربوا المواقف والقيم الأساسية لثقافة الغيتو التي تحد من قدرتهم البدنية واستعدادهم النفسي على انتهاز أي من الفرص المتاحة لتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقد توصل كارل ماركس وماكس فيبر إلى المفهوم الثقافي لظاهرة الفقر حسب ما رأى بزنيكر (Pesznecker, 1984) إذ يرون أن غياب العدالة وعدم المساواة بين طبقات المجتمع على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تجعل موازين المجتمع مختلة وينتج عنها أن يعيش البعض ضمن طبقة من الفقراء الذين أملت عليهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العيش فيها دون أن يكون لهم إرادة في اختيار تلك الطبقة.

وقد ربط موري (Murray, 1984) كواحد من المحافظين بين نظام الرعاية الاجتماعية وثقافة الفقر حيث أكد على أن نظام الرعاية الاجتماعية يطيل أمد الفقر من خلال السماح باستمرار دورة الاعتماد على المساعدة والتي تقوم الأسر الفقيرة من خلالها بتطوير ونقل مهارات ثقافة التلاعب على النظام إلى الأجيال الأخرى من أجل الاستمرار في الحصول على المساعدة بدلاً من الحصول على عمل يخرجهم من الفقر، كما أكد أيزن (Asen, 2002) من ناحيته على أن محاربة الفقر ينبغي أن تبدأ بالحرب على أنظمة المساعدة والرعاية الاجتماعية.

ولا يشك أحد في أن للفقراء ثقافتهم الخاصة، و أن تلك الثقافة شاذة وغير مرغوبة، إلا أن الاختلافات تبقى حول الأسباب والآليات التي تشكل تلك الثقافة. وقد وجد مون يهان (Moynihan, 1965) أن مفهوم ثقافة الفقر يتطابق مع نتائج الدراسة التي قام بها حول الفقر بين السود في بداية الستينات، والتي استطاع من خلالها ربط فقر السود بخلل التفكك الأسري المنتشر بينهم في وسط معظم المدن الأمريكية الكبيرة. وقد وجه فالنتاين (Valentine, 1968) انتقاداً إلى مون يهان لوصف ثقافة الفقراء الزنوج (Negro poor) بالفوضى غير الأخلاقية ولوصول الثقافة القومية للسود حسب زعمه إلى الانحطاط تحت وطأة الحياة الحديثة في المدينة.

مقاومة الفقر حسب الرؤية الثقافية:

إذا كانت الأسباب النظرية للفقر تكمن في المعتقدات والقيم التي يتم نقلها ومن ثم تعزيزها في ثقافة الأشخاص المعوزين فإنه من البديهي أن يقوم المهتمون بمحاربة الفقر بالتدخل من خلال تغيير تلك الثقافة.

ويذهب فالنتاين (Valentine, 1968) إلى القول بأنه إذا كان هناك من يعتقد أن ثقافة الفقر هي نتاج خلل في نظام المعارف والمعتقدات، فإن الطريقة المثلى هي في استبدال تلك الثقافة بثقافة عملية تدعم الاستثمار والعمل وتعزز المسؤولية

الاجتماعية بدلا من تلك الثقافة التي تقوم على إضعافها. فعلى سبيل المثال برامج المخرج عنهم من المساجين ربما تفكر في إبعادهم عن مناطق انتشار الجريمة والتأكد من تبنينهم لقيم جديدة يتم من خلالها زرع حب العمل في نفوسهم وحظهم على التفاني فيه، وهناك بعض البرامج التي حققت نجاحات متفاوتة كان من ضمنها نقل الفقراء من الغيتو في وسط المدينة إلى مباني الإسكان العامة أو إلى إحدى الضواحي على أمل تبنينهم لقيم ثقافية جديدة تسهم في إخراجهم من ثقافة الفقر التي كانوا يعيشون فيها.

من ناحية أخرى، فإنه إذا كان هناك من يعتقد بأن ثقافة الفقر هي ثقافة انتهازية، وثقافة غير منتجة استمرت عبر الأجيال المتعاقبة، فإن التركيز ينبغي أن يتحول صوب الجيل الجديد لقطع الطريق على استمرار مثل تلك الثقافة السيئة، وعلى سبيل المثال فإن زيغلر وستيفكو (Zigler & Styfco, 1996) يريان أن العديد من البرامج التعليمية قد نجحت في تقديم الثقافة البديلة التي قد تمكن الأجيال القادمة من خفض مستويات الفقر، إلا أن مثل تلك البرامج تتطلب التقييم وبالتالي التعديل والتحسين المستمر، ويتبنى المخططون الاجتماعيون العديد من البرامج التي تتم بعد أوقات المدرسة والموجهة نحو المراهقين لتعزيز ثقافة تتضمن التأسيس لقيم اجتماعية إيجابية، ويتم من خلال تلك الثقافة إبعاد المراهقين عن العصابات والحد من السلوكيات المنحرفة. والحقيقة أن مثل هذه البرامج - متى ما تم تبنينها - مهمة لتغيير ثقافة النشء وغرس القيم الحميدة فيهم في وقت مبكر قبل أن تصبح تلك الثقافة عصبية على التغيير.

ويتم اللجوء إلى محاربة ثقافة الفقر في ظروف معينة من خلال العمل من داخل المجموعة الثقافية لتحديد الاستراتيجيات الثقافية المناسبة لتحسين الأوضاع المعيشية للمجموعة، ويمكن للعاملين في مجال خدمة المجتمع تعزيز وبناء القيم الثقافية التي تسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب تلك الثقافات، وهنا يمكن تعزيز ثقافة التعاون وثقافة الكسب الحلال من خلال الحصول على قروض ميسرة والمساهمة في إنشاء المحلات التجارية الصغيرة.

نظرية خلل الأنظمة:

هذه النظرية عكس النظرية الأولى؛ إذ لا تنظر إلى الفقراء على أنهم السبب في حالة الفقر التي يعيشونها وإنما ترجع ذلك إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باعتبارها عوامل تحد من فرص الآخرين في تحقيق الدخل الذي ينشدهونه وبالتالي تحد من مستوى ونوع الحياة التي يعيشونها، وشهد القرن التاسع عشر العديد من المثقفين الاجتماعيين الذين قاموا بمهاجمة نظرية المسؤولية الشخصية لتفسير الفقر من خلال فضح الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي يرون فيها السبب في خلق حالة الفقر التي يعيشها الأفراد، وعلى سبيل المثال فقد أوضح ماركس كيف أن النظام الرأسمالي خلق ما يسمى بجيش الاحتياط من العاطلين كاستراتيجية مقصودة للمحافظة على تدني الأجور، أما دوركايم فإنه يرى أن كثيراً من القرارات حتى القرارات التي نحسبها شخصية مثل الإقدام على الانتحار هي قرارات تفرضها الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Rank et al, 2003).

وتؤكد معظم الدراسات حول الفقر على أن النظام الاقتصادي تم تصميمه بطريقة تجعل الفقراء يستمرون في أوضاعهم السيئة مهما حاولوا من جهد (Rank et al, 2003). ويكمن جزء من المشكلة في حقيقة أن الحد الأدنى للأجور لا يمكن الأشخاص من أن يصبحوا مكتفين من الناحية الاقتصادية وأن مشكلة العاملين من الفقراء مرتبطة بشكل مباشر بمستويات الأجور التي تضع حدوداً تمنع الأسر الفقيرة من الحصول على وظائف وأعمال ذات قيمة، علاوة على عدم توفر تلك الوظائف والأعمال في مناطق تواجدهم، هذا بالإضافة إلى اضمحلال الوظائف والأعمال في القطاعات التي لا تتطلب قدراً عالياً من المهارة.

وتظهر بعض الدراسات أن الوظائف والأعمال التي تتناسب مع أصحاب الدخل المتدنية بقيت متوفرة على طول الزمن، إلا أن الأجور التي يحصل عليها العمال من تلك الوظائف والأعمال تدنت بشكل كبير، كما أن البدلات والمميزات

الإضافية بما في ذلك الرعاية الصحية والترقيات والعلاوات أصبح الحصول عليها صعبا لكثير من العاملين.

إن هذه الحقائق بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية توضح أن الأنظمة تخلق المزيد من المشاكل والمصاعب للأشخاص الذين يودون الانخراط في صفوف العاملين (Rank et al, 2003). ومن ناحية أخرى، فإن الأنظمة التعليمية جعلت الفقراء أقل من غيرهم في مستوى التحصيل، وأقل في أعداد المتخرجين، وبالتالي لا يصل منهم إلى مستويات التعليم العالي إلا عدد قليل (Rank et al, 2003). أما على المستوى السياسي فإن الفقراء يتم إقصاؤهم على مستويات متعددة. ولأنه ليس لهم تأثير على المستوى السياسي، فإن قدرتهم تصبح محدودة في تحقيق العدالة أو المكاسب الاقتصادية التي يتطلعون إليها، علاوة على ذلك فإنه من الواضح في ظل قوانين قد توفر الحماية فإن التعصب والتحيز والتمييز يحد من فرص الفقراء أكثر من غيرهم، ولا أدل على ذلك من انتشار الفقر بمعدلات أكبر بين العديد من الأقليات في كثير من المجتمعات.

مقاومة الفقر حسب رؤية خلل الأنظمة:

إذا كانت مشكلة الفقر تكمن في الأنظمة بدلاً من الفقراء أنفسهم، فإن الحل البديهي هو في اللجوء إلى تغيير الأنظمة، إلا أن هذا من السهل أن يُقال ومن الصعب أن يُطال، وهذا ما يُفسر اللجوء إلى محاولة تغيير سلوك الفقراء بدلاً من محاولة تغيير الأنظمة.

ومعلوم أن الفقراء بوضعهم الحالي لا يستطيعون الحصول على فرص عمل، ولا يستطيعون تحقيق العدالة في توزيع الثروة، ولا يستطيعون تجنب التعصب والتحيز والتمييز الذي يمارس ضدهم في المؤسسات المختلفة سواء كانت حكومية أو أهلية لأنهم ليسوا بأهل نفوذ ولا يمكنهم الوصول إلى أصحاب القرار في تلك الأنظمة.

ولتعديل سياسة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وجعلها أكثر فاعلية في التغلب على ظاهرة الفقر يمكن اللجوء إلى استراتيجية تقوم على ثلاث

مستويات حسب ما يرى رانك وآخرون (Rank et al, 2003). المستوى الأول مستوى التحرك الشعبي الذي يتم من خلاله تحريك مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان من أجل تبني سياسة عادلة للفقراء. أما المستوى الثاني فيقوم على خلق مؤسسات بديلة تكون أكثر فاعلية يتم الوصول إليها بيسر وسهولة وتكون إجراءاتها بسيطة وغير معقدة، تتمتع بالشفافية والوضوح، وفيها إبداع من أجل مساعدة الفقراء على تحقيق العيش الكريم اللائق بهم. هذه المؤسسات البديلة يمكن أن تشمل المدارس والمحلات التجارية والمساكن بحيث يتم فيها تقديم البرامج التي من شأنها الحد من مشكلة الفقر. وأخيراً هناك مستوى العمل من خلال الأنظمة القائمة لتغيير سياساتها بحيث تزيد من فرص العمل وترفع الحدود الدنيا للأجور.

نظرية الموقع الجغرافي:

تؤكد هذه النظرية على أن مناطق جغرافية معينة قد تفتقر إلى الموارد الطبيعية القادرة على توفير العيش الكريم للإنسان، والحقيقة أن الفقر يتجذر بشكل أكبر في مناطق دون أخرى وأن هناك محاولات لتفسير افتقار بعض المناطق للقاعدة الاقتصادية التي تمكنها من منافسة المناطق الأخرى، وتذهب بعض التفسيرات إلى أن سوء الاستثمار، وشح الموارد الطبيعية، وتكدس السكان، وقلة الإبداع والاختراع، وعوامل أخرى عديدة يمكن أن تفسر التباين الكبير في مستوى الفقر بين المناطق.

ومن المعلوم أن الجريمة وقلة الخدمات باعتبارها ظواهر تترتب على انتشار الفقر هي في ذاتها نتج مزيداً من الفقر في المناطق النائية، بينما المناطق الأخرى على عكس ذلك تكون جاذبة لرجال الأعمال المستثمرين وينشأ فيها مزيداً من الأسواق والخدمات المساندة وهذا بدوره يجذب مزيداً ومزيداً من الفرص والأعمال. وإذا كنا نعيش في عالم الاستثمار الذي تسيطر فيه عقليات رجال الأعمال على معظم السياسات الاقتصادية حسب ما يرى رانك وآخرون (Rank et al, 2003)

وإذا كان الموقع الجغرافي هو أهم عناصر النجاح في الاستثمار فإنه من غير المتوقع أن يغامر المستثمرون بالاستثمار في مواقع ينتشر فيها الكثير من الفقر والجريمة.

وتؤكد الدراسات على أن المناطق المحرومة يقل فيها مستوى النمو الاقتصادي عن غيرها من المناطق الأخرى، ويؤكد ويلسون (Wilson, 1987) على أن المتعلمين وأصحاب المهارات وأصحاب الرؤى يغادرون في وقت مبكر مناطق الغيتو المحرومة المنتشرة حول مراكز المدن إلى المناطق الأكثر حظاً، ويؤكد على أن المغادرين هم أفضل من في الحي من حيث التأثير القوي بما يملكونه من القدرات والكفاءات. وإذا كانت الكثافة السكانية تشكل عائقاً في الأحياء الفقيرة للمدينة فإن قلة السكان وتشتتهم في المناطق الريفية في المقابل يحد من فعالية التنمية في تلك المناطق ويجعلها أكثر عرضة للفقر.

محااربة ظاهرة الفقر المتعلقة بالموقع الجغرافي:

لعل الهدف الرئيس لمحااربة الفقر في إطار هذه النظرية ينبغي أن ينصب على محاولة إيقاف التدهور الحاصل في مستويات نمو المناطق المحرومة بدلاً من محاولة مجاارة نموها بمستويات النمو الحاصل في المناطق الأخرى حسب ما يرى رانك وآخرون (Rank et al, 2003). وبدلاً من التركيز على العوامل الأخرى، فإن النظرية الجغرافية تركّز اهتمامها على الإجراءات التي عن طريقها تبقى تلك الأماكن قادرة على الاعتماد على النفس وبالتالي قادرة على الحياة.

ومما لاشك فيه فإن هناك الكثير من الدلائل على أن بعض الجماعات من سكان المناطق المحرومة استطاعوا أن يشقوا طريقهم للخروج من مصيدة الفقر على الرغم من الصعوبات. وهناك من اقترح على الفقراء في تلك المناطق الهجرة إلى المناطق ذات النمو الاقتصادي المرتفع، إلا أن الملاحظ أن فقراء المناطق الريفية يهاجرون إلى المدن بهدف تحسين المعيشة وينتهي بهم المطاف إلى أن يصبحوا جزءاً من سكان الأحياء الفقيرة في تلك المدن، وهنا ينظر على مثل هذا النوع من الهجرة على

أنه نوع من نقل لجزء من فقراء الريف ليصبحوا جزءاً من فقراء المدينة وهذا الوضع الجديد قد يكون أسوأ من الوضع الذي كانوا عليه في الريف (Rank et al, 2003).

ومن البرامج التي يمكن اللجوء إليها لمعالجة الفقر في بعض المناطق الفقيرة: تنمية وتحسين الصناعات المحلية والحرف اليدوية، التنمية المستدامة، الإعفاءات من الرسوم والمساعدة في تقديم الخدمات لجذب الاستثمارات، وغيرها من البرامج والإجراءات. وتتطلب عملية إعادة الحياة لتلك الأحياء تدخل البلديات لتحسينها وجعلها جاذبة للعمل ولرجال الأعمال، كما تتطلب الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء الميادين والمتنزهات والحدائق، توفير المياه، تصريف المجاري، تحسين مستوى النظافة، بالإضافة إلى إقامة المؤسسات الحكومية المختلفة من شرطة ومدارس وجمعيات ومؤسسات.

نظرية الترابط التراكمي

هذه النظرية ترى أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية هي مشكلات مترابطة ومتراكمة وبالتالي فإن أيّاً منها ما هو إلا حلقة في سلسلة لا حدود لها من المشكلات. ومن خلال الدورات التي تمر بها المشكلات على مستوى المحيط الاجتماعي والجغرافي، ترى هذه النظرية أن التجمعات الفقيرة تتركز فيها البطالة أكثر من غيرها، ومن ثم تقود البطالة إلى الهجرة، وتؤدي الهجرة إلى إغلاق الكثير من المحلات التجارية، ومن ثم تقل الوظائف والأعمال عندها يحدث مزيداً من الارتفاع في معدلات البطالة وهكذا تتكون الدورة.

وعلى مستوى الأفراد ينتج عن البطالة ضعف الدخل وبالتالي القوة الشرائية ومن ثم ضعف الاستهلاك. من ناحية أخرى فإن قلة مدخرات الأفراد تحد من قدرتهم على الاستثمار وبالتالي تتضاءل فرص المال والأعمال، وهكذا عدم القدرة على توفير الدواء للوقاية من الأمراض وعدم توفر الغذاء الصحي وتداعي النظافة

الشخصية والعامة وكلها مترابطة تقود إلى اعتلال الصحة ومزيد من المصاعب للفقراء ، كما أن عدم توفر الوظيفة والدخل تقود إلى عدم الثقة في النفس ، وهذا بدوره يقود إلى ضعف الدافعية والاكتئاب ، هذه المصاعب والمشاكل النفسية تتزايد بفعل الاحتكاك بآخرين يعيشون نفس الأوضاع ومن ثم ينتج عنها ثقافة اليأس والفقر ، ويلاحظ هنا من خلال هذه النظرية أن هناك ربطاً واضحاً بين العوامل الاقتصادية على مستوى الفرد مع تلك الهيكلية في الاقتصاد التي تحدث على مستوى الموقع الجغرافي ، كما يلاحظ من خلال نظرية الترابط أن مجموعة المشكلات تتراكم وبالتالي فإنه من المتوقع بأن أيّاً من تلك الروابط متى ما تم فصلها فإن الدورة المسببة للفقر قد لا تستمر ، إلا أنه رغم ذلك فإن تلك الدورة متى ما اكتملت قد يصعب الفصل بين أي من أجزائها.

الحلول للترابط التراكمي:

إن التعقيد الكبير الذي يصيب دورة نشوء الفقر يتطلب الحلول التي تكون على مستوى ذلك التعقيد ، وظاهرة الفقر لها أبعاد متعددة ومع ذلك فإن جهود محاربة الفقر قد تركز على جزء معين من المشكلة دون أن تأخذ الأجزاء الأخرى في الاعتبار ، ولذلك نجد بأن المتخصصين في مجال خدمة المجتمع وعلى الرغم من إدراكهم لأهمية إيقاف دورة تشكل الفقر كخطوة مرحلية إلا أنهم يدركون مدى تداخل وترابط عوامل هذه المشكلة ولذلك يطالبون بأهمية التدخل من أجل إيجاد الحلول الشاملة والكافية التي تضمن للفقراء تحقيق حلمهم في الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الآخرين.

ولتحقيق الاكتفاء الذاتي ، هناك العديد من السياسات التي يمكن تبنيها على أكثر من مستوى مثل زيادة إتاحة فرص التعليم والتدريب ، توفير السكن الآمن والنظيف ، توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية ، بناء شبكة للترابط والتفاعل الاجتماعي ، إتاحة الفرصة أمام المبادرات الشخصية وظهور القدرات القيادية.

إن المسار الرئيس لمثل هذا الحل الشامل المخصص لمساعدة الفقراء لا بد وأن يمر عبر زيادة رأس المال الاجتماعي بين الناس في تجمعات الفقراء، ويؤكد ميلر وآخرون (Miller et al, 2004) أن العلاقات الشخصية القوية التي يتمتع بها بعض الأفراد المتطوعين مع القاطنين في تلك التجمعات يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في محاربة الفقر لا يقل أهمية عن الدور الذي يلعبه المحترفون.

إن بناء رأس المال الاجتماعي ينبغي أن يقوم على أساس توحيد المصير والمصالح المشتركة من خلال ربط الفرد بأسرته والأسرة بالمجتمع، ومن ثم تحديد عوامل القوة التي قد تسهم في حل مشاكل تلك المجتمعات.

وفي محاولة لكسر دورة الفقر لا بد من أن تقوم البرامج بالمزاوجة بين الاستراتيجيات والوسائل، وأول تلك الاستراتيجيات في محاولة كسر دورة الفقر تكمن في تطوير برامج متكاملة، وهذه البرامج ينبغي أن تتضمن العديد من الخدمات التي تحاول الربط بين حاجات الفرد والمجتمع والتعاون بين المؤسسات والجمعيات في تقديم الخدمات، وبتضافر الجهود يقوم السكان المحليون بالمشاركة في إدارة شؤونهم وحل قضاياهم ويتم التأكيد على أهمية أن أوضاعهم الشخصية وأوضاع مجتمعهم الذي يعيشون فيه لا يمكن تحسين أي منها بدون الآخر لأن الأفراد يتشكلون بفعل المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه والمحيط الاجتماعي في الوقت نفسه ونتيجة لذلك يتشكل بفعل الأفراد من أعضائه.

الدراسات السابقة

تتشكل المواقف والاتجاهات نحو الفقر والفقراء بفعل عوامل متعددة من أهمها ما يلي:

العامل الأيديولوجي:

أجرى فيغن (Feagin, 1975) دراسة على عينة مكونة من (١٠١٧) شخص للتحقق من اتجاهات الأمريكيين نحو الفقر والفقراء، وخلص من خلالها

إلى ثلاثة من التفسيرات العامة لظاهرة الفقر: سلوكية تضع المسؤولية على الفقراء أنفسهم لأسباب منها كسلهم وعدم جديتهم، وهيكلية تضع اللوم على السياسات الاجتماعية والاقتصادية مثل سياسات الوظائف والأجور، و قدرية يكون الفقر فيها ناتج عن حوادث عرضية خارجة عن الإرادة كالمرض والإعاقة والتعرض للكوارث وسوء الحظ. وتوصل من خلال الدراسة إلى أن حوالي نصف عينة الدراسة يؤكدون على أهمية العوامل السلوكية في تفسير الفقر، بينما لم يضعوا أهمية كبرى للعوامل الهيكلية، إلا أنه لاحظ أن أغنياء البيض من الكاثوليك والبروتستانت يميلون إلى التفسير السلوكي لظاهرة الفقر بينما يميل فقراء السود إلى التفسير الهيكلية.

وفي دراسة أخرى أجراها هندريكسون واكسلسون (Hendrickson & Axelson, 1985) بلغ مجموع عينتها (٢٠٢) شخصا من بينهم (٩١) من الأخصائيين الاجتماعيين و (٦١) من المختصين في الكمبيوتر و (٥٠) من المدافعين عن الحقوق العامة في المجتمع خلصت نتائج الدراسة إلى أن (١٥,٩٪) فقط يرجعون الفقر إلى العوامل السلوكية بينما يرى (٥٥,٩٪) منهم أن النظام الاقتصادي هو المسؤول عما حل بالفقراء من فقر.

في عام ١٩٩٢ أُجري استفتاء عبر التليفون لـ (١٠٨٤) من الأمريكيين أكدوا على أهمية العوامل الهيكلية بالمقارنة مع السلوكية في تفسير ظاهرة الفقر (Lee, Lewis, & Jones, 1990).

وفي نيوزيلندا أُجريت دراسة على (٣٢٥) شخصا انقسمت تفسيراتهم فيها إلى عوامل داخلية (سلوكية) وعوامل خارجية (مجتمعية) وعوامل أسرية، وعوامل قدرية، وظهر من خلال الدراسة أن العوامل الأسرية كانت الأهم في تفسير الفقر بينما كانت العوامل القدرية أقل أهمية.

ويرى بعض مؤرخي الخدمة الاجتماعية من أمثال ترااتنر (Trattner, 1994) أن بعض مشرعي السياسات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية يحملون

مواقفاً واتجاهات سلبية نحو الفقراء وأنهم كانوا ومازالوا يميلون إلى تحميل الفقراء المسؤولية عما حل بهم من فقر في محاولة منهم للتهرب من مسؤولية مواجهة المشكلة أو للتهرب من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء الجزء الأكبر من مشكلة الفقر والناجمة أصلاً من غياب العدالة في توزيع الدخل والتفاوت الكبير بين أصحاب الثروة الذي على أثره أصبح هناك من يملكون كل شيء ومن لا يملكون أي شيء.

وتتباين الآراء حول أسباب الفقر حسب التباينات الإيديولوجية حيث ترى وجهة نظر المحافظين أن الفقر هو ناتج عن خلل في سلوك الفقراء الذين يميلون إلى الكسل و الاتكالية وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية والاعتماد على الآخرين وليس ناتجاً عن عدم توفر الوظيفة أو غيرها من الفرص الأخرى (Mead, 1991). ويؤكد هاندلر وهسنفيلد (Handler & Hasenfeld, 1991) على أن الموقف المحافظ يميل بشكل كبير إلى التفسيرات التي ترجع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى قصور في تركيبة الشخصية الإنسانية، كما أكدوا كذلك على أن العقلية المحافظة تنحى إلى التركيز على الانحرافات السلوكية للأفراد بدلاً من التركيز على أسباب الفقر المرتبطة بالهيكلة الاقتصادية والبنية الاجتماعية. وخلصوا إلى أن وجهات النظر المحافظة المرتبطة بالضمان والرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى تبني سياسات عادة ما تكون منوئة للفقراء.

إن الذين يتبنون التفسيرات الهيكلية لمشكلة الفقر إلى جانب المدافعين عن الفقراء، بصفة الفقر أحد أهم قضايا العدالة، هم من أكثر الناس دعماً للبرامج التي تحاول تحقيق حد معين من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفقراء على غرار الذين يرجعون المسؤولية إلى الفقراء عما حل بهم من فقر، وقد وجد أيوكلير (AuClaire, 1984) أن تبني أفكار الحزب الجمهوري ترتبط بمنوئة زيادة الإنفاق على برامج الضمان والرعاية الاجتماعية. من ناحية أخرى وجد أن الأشخاص

الذين يعيشون في المناطق الريفية تغلب عليهم المحافظة من الناحية الإيديولوجية ومرتبطين أكثر بالحزب الجمهوري من الناحية السياسية وهؤلاء في الغالب أقل تعاطفاً بالمقارنة مع الليبراليين في مواقفهم واتجاهاتهم نحو المستفيدين من برامج الضمان والرعاية الاجتماعية.

على أن الموقف من الفقراء لم يعد مقتصرًا على رجال السياسة بل أصبح اليوم كثير من الأمريكيين يميلون إلى تحميل مسئولية الفقر إلى الفقراء أنفسهم وهناك من يحملهم فوق ذلك مسئولية تدني مستوى دخل المواطن الأمريكي نظراً لتبني الحكومة الفيدرالية العديد من برامج الضمان والرعاية الاجتماعية التي يتم الصرف عليها من دخل الضرائب التي تفرضها الحكومة على المواطنين. (Phelan, Link, Moore, & Stueve, 1997).

وقد وجد عالم السياسة جايلنز أن الاتجاهات والمواقف السلبية نحو المستفيدين من برامج الضمان والرعاية الاجتماعية ترتبط بشكل مباشر باتجاهات البيض نحو السود الذين عادة ما يوصمون بأنهم كسالى في طلب الرزق (Gilens, 1996)، وهذا الاتجاه السلبي نحو الفقراء قد وجد في دراسات سابقة على أنه مرتبط بالموقف السلبي من الملونين الذين ينتشر الفقر بينهم أكثر من غيرهم بشكل ملحوظ (Schram, Soss, 2001; Sidel, 2000).

العامل الديني:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اتجاهات الأمريكيين نحو الفقراء معظمها ركزت على دور العامل الديني باعتباره محفزاً لدعم الضمان وبرامج الرعاية الاجتماعية الهادفة إلى الحد من مشكلة الفقر وباعتباره أحد العوامل المهمة التي تحث على العطاء من أجل الفقراء (Clydesdale, 1999; will & Cochran, 1995; Wilson, 1999).

وتوضح إحدى الدراسات التي قام بها ويلسون أن هناك تعاطفاً نحو الفقراء بصفة عامة إلا أن هذا التعاطف يتضاءل نحو المستفيدين منهم من برامج الضمان

والرعاية الاجتماعية (Wilson, 1999)، ويؤكد ويلسون أن الأمريكيين رحماء بالفقراء والمساكين إلا أنهم يشككون في عدالة ومدى فاعلية الطرق والبرامج التي تتبناها الحكومة في محاربة الفقر (Wilson, 1999). وفي مقارنة أجراها ولسون بين الإنجليين والبروتستانت حول المواقف والاتجاهات من الفقراء وجد من خلالها أن الإنجليين كانوا أكثر تحمساً لمساعدة الفقراء بالمقارنة مع البروتستانت إلا أنهم في المقابل كانوا أكثر شدة في محاربتهم لبرامج الحكومة التي تهدف إلى مساعدة الفقراء.

من ناحية أخرى وجد رقتنورس وآخرون (Regnerus et al, 1998) بأن المحافظين من المسيحيين الإنجليين كانوا نوعاً ما أكثر عطاء للفقراء بالمقارنة مع غيرهم من المسيحيين، مما قد يغير من الاعتقاد السائد حول العداء السياسي والإيديولوجي للفقراء من قبل المحافظين المسيحيين، إلا أن هذه المجموعات ليست على استعداد لدعم برامج الحكومة في محاربة الفقر كما أنها ليست على استعداد لتغيير مواقفها واتجاهاتها السلبية نحو الفقراء.

وتُظهر تحليلات مواقف الجماعات الدينية من مشكلة الفقر ثلاثة تفسيرات تقف وراء الحرمان المادي والاقتصادي المستشري في الولايات المتحدة الأمريكية يأتي على رأسها التفسير الهيكلي ثم الذاتي وأخيراً القدري (Hunt, 2002)، ويتضمن التفسير الهيكلي التأكيد على التفاوت في توزيع الثروة، وفي التفاوت في القدرة على الوصول إلى الوظائف ومصادر الدخل. أما التفسير الذاتي فيركز توجيه اللوم إلى الفقراء على ما حل بهم من فقر باعتبارهم كسالى وغير راغبين في العمل والجد أو في تحمل المسؤولية. أما التفسير القدري فإنه متصل بمواقف مثل سوء الحظ أو بالحالة الصحية السيئة التي قد لا تمكن البعض من العمل.

وفي ضوء التفسيرات الثلاث السابقة أجريت العديد من الدراسات حول مدى تأثير العامل الديني في تحديد الاتجاهات والمواقف من الفقراء وفي إحدى تلك

الدراسات وجد هونت أن البروتستانت والكاثوليك باعتبارهما أكثر الفئات الغالبة على التركيبة الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية يحاولون على مر التاريخ تفهم الفقر من خلال التفسير الذاتي الذي يرجع الفقر إلى سمات وخصائص مرتبطة بالشخص نفسه (Hunt, 2002) ومع ذلك يذكر هونت أن البيض من الكاثوليك بالمقارنة مع البيض من البروتستانت يميلون أكثر إلى تحميل مسؤولية الفقر إلى الأنظمة بدلا من الأشخاص، وبالتالي فإن البيض من الكاثوليك يميلون إلى كلا التفسيرين الهيكلي والذاتي للقضية، بينما اليهود وجماعات الأقليات الدينية الأخرى يميلون أكثر إلى التفسير الهيكلي لمشكلة الفقر، كما وجد بأن الكاثوليك واليهود أكثر من أي مجموعة أخرى يميلون إلى النظرية القدرية التي قد تفسر الفقر كنوع من البلوى، أو المصائب والكوارث، أو سوء الحظ.

العامل المهني:

مازال العاملون في مجال الخدمة الاجتماعية يعملون عن قرب مع المستضعفين في المجتمعات بصفة عامة ومع الفقراء على وجه الخصوص، والواقع يثبت أن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية على الرغم من أنها في الغالب تتبنى وجهة النظر الهيكلية المفسرة للفقر إلا أنها لم تغفل في يوم من الأيام مسؤولية الأشخاص عما حل بهم من فقر، ومع ذلك فإن التفسير الهيكلي للفقر كان ومازال النظرية الغالبة في مناهج وتعليم الخدمة الاجتماعية ومن خلال هذه النظرية تشكلت الأيديولوجية للغالبية العظمى من الدارسين والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الاتجاه العام الايجابي للدارسين والممارسين للمهنة نحو الفقراء إلا أن هناك من أكد على أن بعض الدارسين والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية قد عدلوا عن الالتزام الأخلاقي والمهني في خدمة الفقراء حسب ما ذكر ريش وفانكور (Reisch & Wenocur, 1986).

وهناك العديد من الدراسات التي وجدت أن محترفي مهنة الخدمة الاجتماعية أصبحوا الآن لا يتواجدون في المؤسسات التي تعنى بتقديم الخدمة للفقراء إلا بنسب تقل بكثير عما يجب. ويعمل داتالو وبندا (Dattalo & Benda, 1991) ذلك بتحول الكثير من الدارسين والممارسين إلى البحث عن الوظائف والأعمال ذات العوائد المادية العالية من ناحية وإلى تطلع البعض منهم إلى تحسين مكانته الاجتماعية من خلال الالتحاق بمجالات أخرى.

وتؤكد الدراسات على أن دارسي وممارسي الخدمة الاجتماعية قد تغيرت أيديولوجياتهم وبالتالي مواقفهم واتجاهاتهم نحو الفقر والفقراء وأنهم أصبحوا يتأثرون بالمواقف السياسية التي تدور في محيطهم الجغرافي والاجتماعي.

ولأن العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية سيكونون مسئولين عن تقديم الخدمات المادية وغير المادية سواءً من خلال الجمعيات أو المؤسسات الحكومية أو الأهلية فإن معرفة مواقفهم وتحديد اتجاهاتهم نحو الفقراء تصبح قضية مهمة لما لها من انعكاسات سلبية أو إيجابية على نوع وطبيعة وطريقة الخدمات المقدمة، وهذا ما جعل الباحثين في مجال الخدمة الاجتماعية يؤكدون على أهمية تقييم المواقف والاتجاهات نحو الفقراء للأشخاص المنتسبين لمهنة الخدمة الاجتماعية للتأكد من مدى التزامهم بمساعدة الفقراء.

وتوضح دراسة أجريت على مجموعة من المنتسبين لمهنة الخدمة الاجتماعية بين عامي (١٩٦٨) و (١٩٨٤) أن (٢٦٪) من الأخصائيين الاجتماعيين في عام (١٩٦٨م) من أرجع أسباب الفقر إلى عوامل سلوكية بالمقارنة مع (١٠٪) في عام (١٩٨٤م)، وهذا يعني أن الأخصائيين الاجتماعيين أصبحوا في عام (١٩٨٤م) يميلون إلى التفسير الهيكلي لأسباب الفقر أكثر مما كانوا عليه في عام (١٩٦٨م).

وقد اظهرت نتائج الدراسة التي اجراها شوارز وروبينسون (Schwartz & Robinson, 1991) حول مواقف واتجاهات (١١٩) من طلاب الخدمة الاجتماعية في المرحلة الجامعية أهمية العوامل الهيكلية ثم العوامل القدرية واخيرا العوامل

السلوكية في تفسير أسباب الفقر، وهذه النتائج تدعم وجهة النظر التي ترى أن طلاب الخدمة الاجتماعية - على ما يبدو - قد تأسست لديهم اتجاهات ومواقف نحو الفقراء تتناسب مع قيم وتوجهات العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية.

من ناحية أخرى أجرى روزنتال (Rosenthal, 1993) دراسة عن مواقف واتجاهات (١٣٧) من المتحقيين بالدراسات العليا في مجال الخدمة الاجتماعية نحو الفقر والفقراء ونتج عنها رفض التفسيرات السلوكية لظاهرة الفقر. وفي استطلاع أُجري على الطلاب المرشحين لبرنامج الماجستير في ثلاث من الجامعات الأمريكية وجد بأن معظم المرشحين قد لا يتفقون مع التفسيرات التي ترجع الفقر لأسباب متعلقة بالفقراء أنفسهم إلا أنهم قد لا يدركون بما يكفي الأبعاد الخطيرة المترتبة على الحرمان الذي يعانيه الفقراء (Rosenthal, 1993).

وقد وجدت إحدى الدراسات التي أقيمت أثناء أحد مؤتمرات الخدمة الاجتماعية أن هناك اختلافات جذرية في الاتجاهات نحو الفقراء بين الممارسين للخدمة الاجتماعية ممن يحملون البكالوريوس وبين من يحملون الماجستير، حيث كان لدى الممارسين من حملة البكالوريوس بعض الاتجاهات والمواقف السلبية تجاه الفقراء تفوق تلك التي لدى من يحملون الماجستير (Rehner, Ishee, Saloum, & Velasques, 1997).

ومما لاشك فيه فإن اتجاهات الدارسين والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء تتطلب الصراحة والوضوح لأن تلك الاتجاهات دون شك تؤثر على مدى عطائهم وعلى طريقة تعاملهم. وبالتأكيد فإن هذه المهنة ليست الخيار المناسب لمن يحملون اتجاهات ومواقف سلبية نحو الفقراء قد تظهر من خلال عدم التعاطف معهم أو عدم الرغبة أو حتى تدني الحماس في مساعدتهم (Rehner, et al, 1997).

ومن الضروري أن يتم التركيز على أهمية تعديل اتجاهات الطلاب والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية لكي يكونوا أكثر تفهما لقضايا الفقراء

وكبار السن وأكثر تعاطفاً معها ، خاصة وأن بعضاً من تلك الدراسات قد أوضحت أن هناك بعض الاتجاهات السلبية التي تظهر بينهم من وقت إلى آخر (Cummings & Galambos, 2002).

وفيما يتعلق بالدارسين والممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية توضح الدراسات الحديثة أن لديهم اتجاهات متباينة ومواقف مختلفة تجاه الفقراء إلا أن الطلاب منهم على وجه الخصوص لديهم من القيم ما قد يتماشى مع قيم المهنة حيث يتجه أكثرهم باللوم فيما يتعلق بمشكلة الفقر إلى غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة وإلى غياب تساوي الفرص في الوصول إلى الموارد أو في الحصول على التعليم والإسكان (Gasker & Vafeas, 2003). وعلى الرغم من أن أكثر الدارسين والممارسين للمهنة يدركون الأسباب الهيكلية التي تقف خلف مشكلة الفقر، إلا أن هناك من الطلاب من يرى بأن مشكلة الفقر أزلية وتستعصي على الحل الجذري مما قد يحد من حماسهم في مواجهتها (Gasker & Vafeas, 2003).

وقد قامت إحدى الدراسات بمقارنة بين اتجاهات العملاء وأخصائيي دراسة الحالة وخرجت بنتائج تؤكد على أن كليهما يميلان إلى التفسير الهيكلي والاقتصادي لأسباب للفقر أكثر من الميل إلى التفسيرات الأخرى (Bullock, 2004). وقد وجدت تلك الدراسة من ناحية أخرى أن العملاء بالمقارنة مع الطلاب كانوا أكثر إلحاحاً في المطالبة بتبني سياسة عامة تُكثف من برامج الضمان والرعاية الاجتماعية وتزيد من المخصصات المالية للإنفاق عليها كما تطالب بمحاربة التمييز والتفرقة باعتبارها من الأسباب المهمة التي تقف وراء مشكلة الفقر.

منهج الدراسة :

هذه الدراسة دراسة كشفية لاستطلاع مواقف واتجاهات الطلاب بصفة عامة وطلاب الخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص نحو الفقر والفقراء، وقد تم فيها الاعتماد بشكل رئيس على استخدام المنهج الوصفي القائم على دراسة عينة

ممثلة بحيث يتم التحليل الإحصائي لبيانات العينة ومن ثم الخروج بنتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، وقد تم بطريقة عشوائية توزيع (٥٠٠) استبانة، إلا أن الاستبانات العائدة كانت (٣٤٢) كما تم استبعاد اثنتي عشر منها لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي لتصبح عينة الدراسة في النهاية (٣٣٠) طالباً وطالبة من طلاب المرحلة الجامعية في جامعة أم القرى وقد روعي أن تمثل المجموعة الأولى من العينة طلاب وطالبات الخدمة الاجتماعية بينما تمثل المجموعة الأخرى الطلاب في بقية التخصصات المختلفة وقد تم تمثيل معظم إن لم يكن كل الكليات في هذه المجموعة، وكان الحرص على أن تمثل العينة فئة الطلاب والطالبات علاوة على المستوى الأكاديمي للطلاب (عدد الفصول الدراسية التي قضاوها في الجامعة).

ومن أجل جمع البيانات تم تصميم استبانة تضمنت إلى جانب المتغيرات الأولية (الديمغرافية) عن كل طالب وطالبة المتغيرات المستقلة المتعلقة بأسئلة الدراسة، كما تضمنت مجموعة المتغيرات التابعة التي توزعت في جزئين رئيسيين تضمن الأول مجموعة من الخصائص والسمات على أساسها تتم المقارنة بين الفئات الثلاث: الفئة الفقيرة، والفئة المتوسطة، وفئة الأغنياء. وكان من بين متغيرات هذا المحور مقارنة مدى الجدية في العمل، بالإضافة إلى الدافعية ومدى تحمل المسؤولية، ومدى الاهتمام بالنظافة، ومدى الاهتمام بالتعليم، ومدى الاهتمام بالأسرة، وغيرها الكثير من المتغيرات التي وردت في هذا المحور.

وكان مستوى قياس كل متغير في هذا الجزء يعتمد على مدى موافقة الطالب التي كانت تتراوح ما بين عدم الموافقة على الإطلاق إلى مدى الموافقة بشدة حسب مقياس ليكرت المكون من خمس مستويات.

وتضمن الجزء الثالث من الاستبانة المتغيرات المخصصة لقياس المواقف والاتجاهات نحو الفقر والفقراء وقد احتوى هذا الجزء على العديد من العبارات والمتضمنة ثلاثة محاور رئيسية: يدور المحور الأول منها حول العوامل المتعلقة بالأسباب الشخصية للفقر مثل الفقراء الذين يميلون إلى الكسل ولا يجتهدون في طلب الرزق، والفقراء الذين يفضلون التسول على العمل، والفقراء الذين لا يهتمون

بالنظر إلى التعليم، وما إلى ذلك من العبارات، ويدور المحور الثاني حول العوامل الهيكلية المتمثلة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وقد تضمن عبارات مثل: الأنظمة والقوانين تصب في مصلحة الأغنياء، الفقراء ليسوا مسؤولين عن الفقر الذي حل بهم، الفقراء ضحية المجتمع وغيرها من العبارات، ويدور المحور الثالث حول العوامل القدرية للفقر وقد تضمن المحور مجموعة من العبارات مثل: الفقر نوع من الإبتلاء، الفقر مُقدر ومكتوب، الحظ ليس حليف الفقراء وغيرها من العبارات.

وبعد تحكيم الاستبانة من قبل المختصين للتأكد من ثباتها بوجه عام، تم على وجه الخصوص التأكد من ثبات كل محور من المحاور الثلاثة باستخدام مقياس الثبات كرنباخ ألفا الذي ظهر من خلاله أن أي من المحاور لم تقل فيها درجة الثبات عن (٠,٨٢).

التحليل الإحصائي

بعد أن تمت عملية جمع البيانات جرى ترقيم الاستبانات وباستخدام برنامج SPSS تمت عملية تعريف المتغيرات وإدخال البيانات لكل من تلك الاستبانات، وجرت بعدها عملية معاينة البيانات للتأكد من أنها قد أُدخلت بطريقة صحيحة وأنها أصبحت خالية من الأخطاء، كما تم لاحقاً استعراض البيانات من خلال الرسوم البيانية للتأكد من خلوها من القيم الشاذة أو المتطرفة.

وبعد أن أصبحت البيانات جاهزة لعملية التحليل الإحصائي، تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما العوامل الرئيسة المسببة للفقر في المجتمع السعودي؟

للإجابة على السؤال الأول جرى تصنيف المتغيرات المتعلقة بأسباب الفقر إلى ثلاثة عوامل رئيسة حسب التفسيرات النظرية لظاهرة الفقر بحيث تكون تلك الأسباب إما هيكلية أو شخصية أو قدرية حسب ما يتضح من الجدول رقم (١)،

ويظهر الجدول أن العوامل المسببة للفقر جرى ترتيبها تنازلياً حسب الأوساط الحسابية، ويظهر من خلال النتائج أن الطلاب يرون أن العوامل الهيكلية المرتبطة بالسياسات العامة سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مالية بما تتضمنه من متغيرات مثل الأجور والمرتبات أو البطالة وسوق العمل بالإضافة إلى متغيرات أخرى متعلقة بالعدالة والمساواة هي من أهم وأبرز مسببات الفقر وبالتالي فإنها تعد المسبب الأول للفقر من وجهة نظر الطلاب سواءً كانوا من طلاب قسم الخدمة الاجتماعية أو من طلاب الجامعة بصفة عامة.

جدول رقم (١)

ترتيب وتصنيف العوامل والمتغيرات المسببة للفقر

الترتيب التنازلي	تصنيف العوامل والمتغيرات المسببة للفقر	طلاب الجامعة		طلاب الخدمة الاجتماعية	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول	هيكلية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، مالية) متعلقة بـ : الأجور والمرتبات، البطالة، سوق العمل، العدالة والمساواة، وما إلى ذلك من المتغيرات.	٣,٦٦	١,١٢	٣,٨٥	١,٠٨
الثاني	شخصية (ذاتية) متعلقة بـ : الكسل، قلة الدافعية، عدم تحمل المسؤولية، وما إلى ذلك من المتغيرات.	٣,٤٢	١,١٥	٣,٧١	١,١٣
الثالث	قدريّة متعلقة بـ : الإعاقة، المرض، سوء الحظ، وما إلى ذلك من المتغيرات.	٣,١١	.٩٩	٣,٥٨	١,٠٢

ويعد الوسط الحسابي للعوامل الهيكلية الأعلى بين المتوسطات الأخرى حيث وصل بالنسبة لطلاب الجامعة إلى (٣,٦٦) بينما وصل بالنسبة لطلاب الخدمة الاجتماعية إلى (٣,٨٥) ، تلى ذلك العوامل الذاتية أو الشخصية المرتبطة بالفقراء أنفسهم والتي تضمنت الكسل وقلة الدافعية وعدم الاهتمام بالتعليم أو عدم تحمل المسؤولية وما إلى ذلك من العوامل. وهذه العوامل مجتمعة وصل الوسط الحسابي لها إلى (٣,٤٢) لطلاب الجامعة و (٣,٧١) لطلاب الخدمة الاجتماعية ، وأخيراً أتت العوامل القدرية التي قد لا يستطيع الفقير التحكم بها مثل الإعاقة والمرض وسوء الحظ في المرتبة الثالثة والأخيرة من بين الأسباب التي يعتقد الطلاب أنها من أسباب الفقر وهذه العوامل مجتمعة وصل الوسط الحسابي لها إلى (٣,١١) بالنسبة لطلاب الجامعة في حين وصل إلى (٣,٥٨) بالنسبة لطلاب الخدمة الاجتماعية. والجدير بالذكر أن التباينات في وجهة نظر الطلاب حول تلك العوامل ، كما يتضح من خلال الانحراف المعياري ، كانت في مجملها محدودة إلا أن العوامل الشخصية المسببة للفقر تباينت آراء الطلاب حولها أكثر من التباينات التي كانت حول العاملين الآخرين.

السؤال الثاني: هل توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف واتجاهات طلاب الجامعة نحو الفقراء بالمقارنة مع تلك المواقف التي قد يحملونها نحو الأغنياء أو متوسطي الحال؟

للإجابة على السؤال الثاني ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية ، المتوسطة ، الفقيرة) من حيث المواقف والاتجاهات التي يحملها الطلاب حولها ، تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٢) ، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) ، أن الفروق أو الاختلافات في مواقف واتجاهات الطلاب نحو المجموعات الثلاث بصفة عامة كانت فروق كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١).

جدول رقم (٢)

مقارنة اتجاهات ومواقف الطلاب نحو الفئات الغنية والمتوسطة والفقيرة

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	
١	الغنية	٢٥٥	٢,٩٨	.٠٧٧	٢٢,٠٢	.٠٠٠	توجد	لا توجد	
٢	المتوسطة	٢٥٥	٣,٥٥	.٠٦٠				توجد	
٣	الفقيرة	٢٥٥	٣,٠٢	.٠٧٥					

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث، كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، أن الطلاب كانوا بصفة عامة أكثر إيجابية في مواقفهم واتجاهاتهم نحو الفئة المتوسطة بالمقارنة مع الفئتين الغنية والفقيرة، يليها في ذلك الفئة الفقيرة، إلا أن مواقف واتجاهات الطلاب نحو الفئة الغنية كانت أقل إيجابية بالمقارنة مع الفئتين المتوسطة والغنية.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في مستوى مواقف واتجاهات الطلاب نحوها، يوضح الجدول رقم (٢) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن الفئة المتوسطة كانت مختلفة عن كل من الفئة الغنية و الفقيرة وأن الاختلافات بين أي من الفئتين والفئة المتوسطة كانت كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥)، إلا أن الاختلافات في مواقف واتجاهات الطلاب نحو الفئتين الغنية والفقيرة لم تكن كبيرة وبالتالي لم تكن ذات دلالة إحصائية.

ولمزيد من التفصيل في الإجابة على السؤال الثاني جرت المقارنة بين الفئات الثلاث حول العديد من المتغيرات التي وردت في الدراسة والتي كان من ضمنها الجدية في العمل، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) من حيث الجدية في العمل، تم استخدام

القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٣)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig)، أن الفروق أو الاختلافات من حيث الجدية في العمل بين الفئة المتوسطة وكل من الفئتين الأخرين كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١). ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث، كما هو موضح في الجدول رقم (٣)، أن المتوسطة كانت الأكثر جدية في العمل، يليها في الجدية الفئة الفقيرة، إلا أن الفئة الغنية كانت الأقل من حيث الجدية في العمل من بين الفئات الثلاث.

جدول رقم (٣)
الجدية في العمل

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الغنية	الفقيرة
١-	الغنية	٢٦٤	٣,٤٥	.٠٧٤	٢٤,٩٤	.٠٠٠	توجد	لا توجد	
٢-	المتوسطة	٢٦٤	٤,٠٦	.٠٥٠					توجد
٣-	الفقيرة	٢٦٤	٣,٥١	.٠٦٦					توجد

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى من حيث الجدية في العمل، يوضح الجدول رقم (٣) من خلال دلالة الفروق بين الفئات، أن أي مجموعة والمجموعة المتوسطة كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥) إلا أنه لم تكن هناك اختلافات ذات دلالة بين الفئة الغنية والفقيرة.

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) من حيث الميل إلى الكسل تم

استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٤)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الميل إلى الكسل بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١). ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث، كما هو موضح في الجدول رقم (٤) أن الفئة الفقيرة كانت الأكثر ميلاً إلى الكسل، يليها في الميل إلى الكسل الفئة الغنية، إلا أن الفئة المتوسطة كانت الأقل من حيث الميل إلى الكسل من بين الفئات الثلاث.

جدول رقم (٤)

الميل إلى الكسل

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	
١-	الغنية	٢٦٣	٢,٧٦	.٠٥٠	١٤٢,٤٠	.٠٠٠	توجد	توجد	
٢-	المتوسطة	٢٦٣	٢,٢١	.٠٦٥				توجد	
٣-	الفقيرة	٢٦٣	٣,٦٩	.٠٧٥					

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى من حيث الميل إلى الكسل يوضح الجدول رقم (٤) من خلال دلالة الفروق بين الفئات، أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) من حيث مدى الاهتمام بالنظافة تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٥)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث مدى الاهتمام بالنظافة بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١).

جدول رقم (٥)

الاهتمام بالنظافة

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							الغنية	المتوسطة	الفقيرة
١-	الغنية	٢٥٩	٣,٠٥	.٠٨٠	٧١,١٠	.٠٠٠	توجد	توجد	توجد
٢-	المتوسطة	٢٥٩	٢,٢٧	.٠٦٤			توجد		
٣-	الفقيرة	٢٥٩	١,٩٧	.٠٧٥					

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث، كما هو موضح في الجدول رقم (٥) أن الفئة الغنية كانت الأكثر اهتماماً بالنظافة، يليها الفئة المتوسطة، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل اهتماماً بالنظافة من بين الفئات الثلاث.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى من حيث الاهتمام بالنظافة يوضح الجدول رقم (٥) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) من حيث مدى تحمل المسؤولية تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٦)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث مدى تحمل المسؤولية بين المجموعات الثلاث كانت فروق كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠١).

جدول رقم (٦)

تحمل المسؤولية

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							الغنية	المتوسطة	الفقيرة
١-	الغنية	٢٥٦	٢,٨٢	.٠٧٦	٥٠,٤٤	.٠٠٠	الغنية	توجد	لا توجد
٢-	المتوسطة	٢٥٦	٣,٦١	.٠٥٣			المتوسطة		توجد
٣-	الفقيرة	٢٥٦	٢,٧٧	.٠٦٦			الفقيرة		

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (٦) أن الفئة المتوسطة كانت الأكثر تحملاً للمسؤولية، يليها الفئة الغنية، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل تحملاً للمسؤولية من بين الفئات الثلاث. ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى من حيث تحمل المسؤولية، يوضح الجدول رقم (٦) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن الفئة المتوسطة كانت تختلف عن كل

من الفئة الغنية والفقيرة وأن الاختلافات كانت كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥) ، أما الاختلافات بين الفئة الغنية والفقيرة فإنها لم تكن اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) في مدى الاهتمام بالأسرة تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الاهتمام بالأسرة بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١).

جدول رقم (٧)

الاهتمام بالأسرة

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							الغنية	المتوسطة	الفقيرة
١-	الغنية	٢٥٨	٢,٩٦	.٠٧٧	٣٧,٤١	.٠٠٠	توجد	توجد	توجد
٢-	المتوسطة	٢٥٨	٣,٧٨	.٠٦٢					
٣-	الفقيرة	٢٥٨	٣,٥٣	.٠٧٥					

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (٧) أن الفئة المتوسطة كانت الأكثر اهتماماً بالأسرة، يليها الفئة الفقيرة، إلا أن الفئة الغنية كانت الأقل في الاهتمام بالأسرة من بين الفئات الثلاث.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في الاهتمام بالأسرة يوضح الجدول رقم (٧) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) من حيث الميل إلى العنف والوقوع في الجريمة تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٨)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الميل إلى العنف بين المجموعات الثلاث كانت فروق كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠١).

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث، كما هو موضح في الجدول رقم (٨) أن الفئة الفقيرة كانت الأكثر وقوعاً في الجريمة، يليها في ذلك الفئة الغنية، إلا أن الفئة المتوسطة كانت الأقل من حيث الميل إلى العنف من بين الفئات الثلاث.

جدول رقم (٨)
الوقوع في الجريمة

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	لا توجد
١-	الغنية	٢٥١	٣,٠٥	.٠٧٥	١٩,٦٥	.٠٠٠	توجد	لا توجد	
٢-	المتوسطة	٢٥١	٢,٦٨	.٠٧٥				توجد	
٣-	الفقيرة	٢٥١	٣,٢٣	.٠٧٢					توجد

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى من حيث الميل إلى العنف، يوضح الجدول رقم (٨) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن الفئة المتوسطة تختلف عن كل من الفئة الغنية والفقيرة وأن الاختلافات كانت كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥)، أما الاختلافات بين الفئة الغنية والفقيرة فإنها لم تكن اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) في مدى الإكثار من الإنجاب تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (٩)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الإكثار من الإنجاب بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠١).

جدول رقم (٩)

الإكثار من الإنجاب

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	الغنية
١-	الغنية	٢٦١	٢.٧٣	.٠٧٠	٦٧.٧٤	.٠٠٠	توجد	توجد	توجد
٢-	المتوسطة	٢٦١	٣.٢٤	.٠٥٥			توجد		
٣-	الفقيرة	٢٦١	٣.٨١	.٠٧٣					

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (٩) أن الفئة الفقيرة كانت الأعلى من حيث الإكثار من الإنجاب، يليها الفئة المتوسطة، إلا أن الفئة الغنية كانت الأقل في الإكثار من الإنجاب من بين الفئات الثلاث.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في الإكثار من الإنجاب، يوضح الجدول رقم (٩) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) في مدى الدافعية تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الدافعية بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١).

جدول رقم (١٠)
الدافعية

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	
١-	الغنية	٢٤٨	٢.٧٥	.٠٧٧	١٠.٣٤	.٠٠٠	توجد	توجد	
٢-	المتوسطة	٢٤٨	٢.٩٨	.٠٥٨				توجد	
٣-	الفقيرة	٢٤٨	٢.٥٦	.٠٧٨					

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (١٠) أن الفئة المتوسطة كانت الأكثر من حيث الدافعية، يليها الفئة الغنية، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل في الدافعية من بين الفئات الثلاث.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في الدافعية يوضح الجدول رقم (١٠) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) في مدى الاهتمام بالتعليم تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم (١١)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة

الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث الاهتمام بالتعليم بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠١).

جدول رقم (١١)

الاهتمام بالتعليم

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)		
							المتوسطة	الفقيرة	لا توجد
١-	الغنية	٢٦٧	٢.٥٥	.٠٨٦	٢٦.٤٦	.٠٠٠	توجد	لا توجد	لا توجد
٢-	المتوسطة	٢٦٧	٣.١٢	.٠٦٧				توجد	توجد
٣-	الفقيرة	٢٦٧	٢.٤٥	.٠٧٨				توجد	توجد

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (١١) أن الفئة المتوسطة كانت الأعلى في الاهتمام بالتعليم، يليها الفئة الغنية ومن ثم الفقيرة.

ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في الاهتمام بالتعليم، يوضح الجدول رقم (١١) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن الفئة المتوسطة كانت تختلف عن كل من الفئة الغنية والفقيرة وأن الاختلافات كانت كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥)، أما الاختلافات بين الفئة الغنية والفقيرة فإنها لم تكن اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات (المجموعات) الثلاث (الغنية، المتوسطة، الفقيرة) في مدى معارفة الحظ تم استخدام القياسات المتكررة (Repeated Measures) كما هو موضح في الجدول رقم

(١٢)، وقد أظهرت النتائج من خلال قيمة "ف" (F) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الفروق أو الاختلافات من حيث محالفة الحظ بين المجموعات الثلاث كانت فروقاً كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٠١).

جدول رقم (١٢)

محالفة الحظ

#	الفئة	العدد	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	F	Sig	دلالة الفرق بين الفئات (Sig < .05)	
							المتوسطة	الفقيرة
١-	الغنية	٢٦٦	٣,٨٦	.٠٦٧	١٥٠,١٦	.٠٠٠	توجد	توجد
٢-	المتوسطة	٢٦٦	٢,٩١	.٠٥٣				توجد
٣-	الفقيرة	٢٦٦	٢,١٠	.٠٧٤				الفقيرة

ويظهر من الوسط الحسابي للمجموعات الثلاث كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) أن الفئة الغنية كانت الأكثر حظاً من بين الفئات، يليها الفئة المتوسطة، إلا أن الفئة الفقيرة كان الحظ يحالفها بدرجة أقل من الفئات الأخرى. ولمعرفة أي المجموعات تختلف عن الأخرى في محالفة الحظ يوضح الجدول رقم (١٢) من خلال دلالة الفروق بين الفئات أن كل مجموعة والأخرى كانت بينها اختلافات كبيرة وذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠.٠٥).

السؤال الثالث: هل هناك اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في المواقف والاتجاهات نحو الفقراء بين طلاب الخدمة الاجتماعية وغيرهم من الطلاب الجامعيين؟

للإجابة على السؤال الثالث تم اختبار الفرضية الصفرية التي تقوم على أنه لا توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الخدمة الاجتماعية

وغيرهم من طلاب التخصصات الأخرى من حيث المواقف والاتجاهات نحو الفقراء ، ويظهر من خلال اختبار (ت) الذي ظهرت نتائجه في الجدول رقم (١٣) أن الوسط الحسابي لمواقف طلاب الخدمة الاجتماعية من الفقراء وصل إلى (٣,٣٦) ، إلا أن الوسط الحسابي لمواقف طلاب التخصصات الأخرى في المقابل وصل إلى (٣,٢٨).

جدول رقم (١٣)

مقارنة مواقف واتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء بالمقارنة مع غيرهم من الطلاب

المواقف والاتجاهات نحو الفقراء	التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية (Sig)
	١ خدمة اجتماعية	١٦٢	٣,٣٦	٠,٥٢	٣,٩٤	٣٢٨	٠,٦٩٤
	٢ تخصصات أخرى	١٦٨	٣,٢٨	٠,٥٥			

ويتضح من خلال قيمة اختبار(ت) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الاختلافات بين طلاب الخدمة الاجتماعية وغيرهم من الطلاب في المواقف والاتجاهات نحو الفقراء لم تكن كبيرة وبالتالي فإن الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠,٠٥).

السؤال الرابع: هل هناك اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف واتجاهات طلاب الخدمة الاجتماعية نحو الفقراء في نهاية المرحلة الجامعية بالمقارنة مع بدايتها؟

للإجابة على السؤال الرابع وعن طريق اختبار (ت) تمت المقارنة بين الطلاب في بداية المرحلة الجامعية وعند نهاية المرحلة الجامعية من حيث المواقف والاتجاهات نحو الفقراء، وتقوم الفرضية الصفرية في هذا الاختبار على أنه لا توجد فروق أو اختلافات ذات دلالة إحصائية بين

المجموعتين ويظهر من خلال مقارنة الأوساط الحسابية في الجدول رقم (١٤) أن الوسط الحسابي لمواقف الطلاب من الفقراء كان (٣,٢١) في بداية المرحلة الجامعية أي خلال المستويات الأولى، إلا أن الوسط الحسابي لتلك المواقف مع نهاية المرحلة الجامعية، أي في المستويات الأخيرة وصل إلى (٣,٣٠).

جدول رقم (١٤)

مقارنة المواقف والاتجاهات نحو الفقراء في بداية المرحلة الجامعية وفي نهايتها

المواقف والاتجاهات نحو الفقراء	المستوى	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية (Sig)
١	المستويات الأولى	١٣٧	٣,٢١	٠,٦٠	٠,٢٩٧	٢٥٧	٢٠٢
	المستويات الأخيرة	١٢٢	٣,٣٠	٠,٥٣			

ويتضح من خلال قيمة اختبار (ت) ومن خلال قيمة الدلالة الإحصائية (Sig) أن الاختلافات لم تكن كبيرة وأن الفروق لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى يقل عن (٠,٠٥).

السؤال الخامس: هل هناك علاقة بين مدى الالتزام الديني والموقف من الفقراء؟

للإجابة على السؤال الخامس تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لتقييم العلاقة بين مستوى الالتزام الديني من ناحية والمواقف والاتجاهات نحو الفقراء من ناحية أخرى.

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين مدى الالتزام الديني والمواقف والاتجاهات نحو الفقراء

المواقف والاتجاهات من الفقراء			مدى الالتزام الديني
$R = .099$	معامل الارتباط	$R = .099$	
$Sig = .075$	الدلالة الإحصائية	$Sig = .075$	
$N = 326$	حجم العينة	$N = 326$	

وتظهر النتائج من خلال الجدول رقم (١٥) أن معامل ارتباط بيرسون لم يصل إلا إلى (٠.٠٩٩) كما يشير مستوى الدلالة الإحصائية الذي وصلت درجته إلى (٠.٠٧٥) متخطية بذلك مستوى الدلالة (٠.٠٥) الذي عنده تم اختبار الفرضية، وهذا يؤكد على عدم وجود العلاقة بين مدى الالتزام الديني والموقف من الفقراء.

النتائج والتوصيات

أظهرت الدراسة وجهة نظر الطلاب حول العوامل الهيكلية المرتبطة بالسياسات العامة التي يتم تبنيها في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وما يتعلق بها من قضايا مثل قضايا الأجور والمرتبات والبطالة وسوق العمل حيث تراها من العوامل الرئيسية والحاسمة في التأثير على مشكلة الفقر وأنها من وجهة نظر الطلاب تعد المسبب الأول لظاهرة الفقر، يليها في ذلك العوامل الذاتية أو الشخصية المرتبطة بالفقراء أنفسهم والتي تشمل الكسل وقلة الدافعية وعدم الاهتمام بالتعليم أو عدم تحمل المسؤولية. أما العوامل القدرية التي قد لا يستطيع المرء التحكم بها مثل الإعاقة والمرض وسوء الحظ فإن هذه العوامل يضعها الطلاب في المرتبة الثالثة والأخيرة من بين العوامل التي يعتقدون أنها من أسباب الفقر.

والحقيقة أن هذه النتيجة تتماشى في تفسيراتها تماما مع معظم ما ورد في الدراسات السابقة من تفسيرات لمسببات الفقر، وبذلك فإن هذا فيه مدعاة إلى أن تتم معالجة ظاهرة الفقر على مستويات أكبر من المستويات الشخصية للأفراد وأن تُعالج المشكلات الهيكلية في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبنظرة شمولية كل القضايا المتعلقة بالبطالة والمرتبات وسوق العمل.

كما أوضحت الدراسة أن الطلاب كانوا بصفة عامة أكثر إيجابية في مواقفهم واتجاهاتهم نحو الفئة المتوسطة بالمقارنة مع الفئتين الغنية والفقيرة، وأنهم في الوقت نفسه كانوا أكثر إيجابية في مواقفهم واتجاهاتهم نحو الفئة الفقيرة بالمقارنة مع الفئة الغنية إلا أن الدراسة أظهرت أن الاختلافات في مواقف واتجاهات الطلاب نحو هاتين الفئتين، أي الغنية والفقيرة، لم تكن كبيرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل الذاتية أو الشخصية المفسرة لظاهرة الفقر فقد أظهرت الدراسة أن الفئة المتوسطة كانت الأكثر جدية في العمل من بين الفئات،

تليها الفئة الفقيرة ثم الفئة الغنية، كما أظهرت أن الفئة المتوسطة تفوق في مدى جديتها في العمل كلا من الفئتين الأخرتين بينما لم تظهر اختلافات كبيرة بين الفئتين الغنية والفقيرة فيما يتعلق بالجدية في العمل.

كما أوضحت الدراسة في السياق نفسه أن الفئات الثلاث بينها فروق كبيرة في الميل إلى الكسل وأن الفئة الفقيرة كانت الأكثر ميلاً إلى الكسل، يليها في ذلك الفئة الغنية، إلا أن الفئة المتوسطة كانت الأقل من حيث الميل إلى الكسل من بين الفئات الثلاث، أما فيما يتعلق بالدافعية فإن الدراسة توضح أن الاختلافات كانت كبيرة في مستوى الدافعية بين المجموعات الثلاث وأن الفئة المتوسطة كانت الأكثر من حيث الدافعية، يليها الفئة الغنية، بينما كانت الفئة الفقيرة هي الأقل في الدافعية من بين الفئات الثلاث. ولاشك فإن الأوضاع التي تعيشها الفئة الفقيرة ووقوعها تحت المجهر بصفتها تتلقى مساعدات اجتماعية يحتم عليها وعلى القائمين بخدمتها أن يزيدوا من مستوى وعي هذه الفئة بأهمية العوامل الشخصية المتعلقة بالدافعية للعمل والجدية فيه والبعد عن الكسل وأن يتم تبني برامج لمساعدة الفقراء على الخروج من مصيدة الفقر التي يكون البعض قد وضعوا أنفسهم فيها.

وفيما يتعلق بتحمل المسؤولية فقد أظهرت الدراسة أن الفئة المتوسطة كانت الأكثر تحملاً للمسؤولية، يليها الفئة الغنية، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل تحملاً للمسؤولية من بين الفئات الثلاث. كما تؤكد الدراسة على أن الفئة المتوسطة كانت تختلف عن كل من الفئتين الغنية والفقيرة وأن الاختلافات كانت كبيرة، أما الاختلافات بين الفئة الغنية والفقيرة فإنها لم تكن اختلافات كبيرة فيما يتعلق بتحمل المسؤولية. ومن حيث الاهتمام بالأسرة فإن الدراسة توضح بأن الفئات الثلاث كانت بينها اختلافات كبيرة في هذا الشأن وأن الفئة المتوسطة كانت الأكثر اهتماماً بالأسرة وشؤونها، يليها في ذلك الفئة الفقيرة، إلا أن الفئة الغنية كانت الأقل في الاهتمام بالأسرة من بين الفئات الثلاث. ومن حيث معدلات

الإنجاب كذلك فإن الدراسة تُظهر أن الاختلافات بين المجموعات الثلاث كانت كبيرة وأن الفئة الفقيرة كانت الأعلى في معدلات الإنجاب، يليها الفئة المتوسطة، إلا أن الغنية كانت أقل الفئات في معدلات الإنجاب، وهذه النتائج بدورها تتطلب من الفئة الفقيرة أن تكون أكثر تحملاً للمسؤولية وأكثر اهتماماً بأسرها وأن يتناسب حجم الأسرة مع إمكانياتها المالية والاقتصادية.

ومن حيث الاهتمام بالتعليم فإن الدراسة توضح أن الفئة المتوسطة كانت الأعلى في الاهتمام بالتعليم، يليها الفئة الغنية، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل في الاهتمام بالتعليم من بين الفئات الثلاث، كما أوضحت الدراسة أن الفئة المتوسطة كانت تختلف عن كل من الفئة الغنية والفقرية في حين أن الاختلافات بين الفئة الغنية والفقرية لم تكن كبيرة في مدى الاهتمام بالتعليم.

كما أظهرت الدراسة أن الاختلافات بين الفئات الثلاث في مستوى النظافة كانت كبيرة وأن الفئة الغنية كانت الأكثر اهتماماً بالنظافة، يليها الفئة المتوسطة، إلا أن الفئة الفقيرة كانت الأقل اهتماماً بالنظافة من بين الفئات الثلاث.

ولاشك فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد على مدى أهمية أن تُدرك الفئة الفقيرة والقائمون على مساعدتها بأن جزءاً من الحل لمشكلة الفقر في أوساط هذه الفئة يتطلب الاهتمام بالتعليم والتدريب وأن النظافة مطلب ينبغي الاهتمام به والحرص عليه.

وأما من حيث الوقوع في الجريمة فقد أظهرت الدراسة أن الفئة الفقيرة كانت الأكثر وقوعاً في الجريمة، يليها في ذلك الفئة الغنية، إلا أن الفئة المتوسطة كانت الأقل من حيث الميل إلى العنف أو الوقوع في الجريمة، كما أوضحت الدراسة في نفس السياق أن الفئة المتوسطة كانت تختلف في مستوى الوقوع في الجريمة عن الفئتين الغنية والفقرية، أما الفئتان الغنية والفقرية فإنه لم يكن بينها اختلافات كبيرة.

وفيما يتعلق بالحظ من ناحية أخرى ومدى مخالفته للفئات الثلاث أظهرت الدراسة أن الاختلافات في مستويات الحظ بين الفئات الثلاث كانت كبيرة وأن البيانات تؤكد على أن الفئة الغنية كانت الأكثر حظاً عن غيرها من بين الفئات، تليها الفئة المتوسطة، إلا أن الفئة الفقيرة لم تكن محظوظة بنفس القدر الذي كانت عليه الفئتان الأخريان. ومن خلال هذه النتيجة ينبغي أن تُدرك الفئة الفقيرة أن ابتعادها عن العنف وعدم وقوعها في الجريمة سيساعد على إخراجها من براثن الفقر خاصة إذا ما أدركنا أن هذه الفئة الأقل حظاً، وأن أكثر الجرائم التي ترتكب ضد الفقراء يتم ارتكابها من قبل فقراء آخرين، إلا أننا في الوقت نفسه ينبغي أن نفسر مثل هذه النتائج بقدر كبير من التحوط، وأننا لا ينبغي أن نغفل أن الفئة الفقيرة قد تكون أكثر فئات المجتمع عرضة للظلم وأن التحيز ضدها قد يكون الغالب في كثير من مؤسسات المجتمع بالمقارنة مع الفئات الأخرى كالفئة الغنية على سبيل المثال.

ومن حيث مدى تأثير التخصص على بلورة مواقف واتجاهات الطلاب نحو الفقراء كان المتوقع أن يكون لدى طلاب الخدمة الاجتماعية بحكم التخصص مواقف واتجاهات نحو الفقراء أكثر إيجابية عن غيرهم من الطلاب الآخرين، وقد كانت كذلك، إلا أن الدراسة أوضحت أن هذه الاختلافات بين طلاب الخدمة الاجتماعية وغيرهم من الطلاب في المواقف والاتجاهات نحو الفقراء لم تكن كبيرة ولعل ذلك يعود إلى أن طلاب الخدمة الاجتماعية وغيرهم من طلاب التخصصات الأخرى لديهم مواقف إيجابية نحو الفقراء، وقد يكون ذلك عائداً إلى أن فئة الفقراء تحظى علاوة على ذلك بالتعاطف من معظم إن لم يكن كل قطاعات المجتمع بما في ذلك الطلاب سواء كانوا متخصصين في الخدمة الاجتماعية أو في غيرها من المجالات. والحقيقة أن الشيء نفسه ينسحب على مدى تأثير نهاية المرحلة الجامعية بالمقارنة مع بدايتها حيث لم تكن هناك اختلافات كبيرة بين طلاب المستويات الدنيا وطلاب المستويات العليا من حيث مواقفهم

واتجاهاتهم نحو الفقراء، ولعله من المفيد ونحن أمام مثل هذه النتائج أن نؤكد على: أن تُعيد أقسام الخدمة الاجتماعية النظر في مناهجها وخططها الدراسية وفي برامجها بحيث يتم التأكيد فيها على أهمية بلورة مواقف واتجاهات الطلاب لتصبح أكثر إيجابية نحو الفقراء.

ومن حيث العلاقة بين مدى الالتزام الديني من ناحية و الاتجاهات نحو الفقراء والمواقف منهم من ناحية أخرى، فإن الدراسة لم تثبت وجود تلك العلاقة، وهذا خلاف ما ورد في بعض الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أكدت على أن بعض المتدينين البروتستانت لديهم اتجاهات سلبية نحو الفقراء المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية. وقد يعود عدم وجود العلاقة بين الالتزام الديني والاتجاهات نحو الفقراء إلى أن مجتمع المملكة كما هو معروف مجتمع كله متدين وقد لا تكون فيه تباينات كبيرة في مستوى الالتزام الديني لكي ينتج عنها تباينات كبيرة في المواقف من الفقراء سواءً من قبل الطلاب أو من غيرهم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الباز، راشد (٢٠٠٥). ظاهرة الفقر في السعودية. الشرق الأوسط ، العدد ٩٦٤٣ ، السبت ١٥ ربيع الأول ١٤٢٦هـ.
- باقر، محمد (٢٠٠٧م). قياس الفقر في التطبيق. موقع اجتماعي.
<http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=7482>
- فرجاني، نادر (١٩٩٢). أهramات الفقر: عن توزيع الفقر في أنحاء مصر. "مركز المشكاة للبحث"، مصر (www.almishkat.org)
- الصبري، فهد (٢٠٠٦). تعريف الفقر والغنى وقياسه.
<http://www.npc-ts.org/article73.html>
- العلمي، عبد القادر (٢٠٠٢). الفقر أية وسائل لمواجهة. الرباط - مطبعة الرسالة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Asen, R. (2002). Visions of Poverty: Welfare Policy and Political Imagination. East Lansing: Michigan State University Press.
- AuClaire, Philip (1984). Public Attitudes toward Social Welfare Expenditures. The entity from which ERIC acquires the content, including journal, organization, and conference names, or by means of online submission from the author. Social Work, v29 n2 p139-44 Mar-Apr.

- Bhalla, S. S. (2002). *Imagine there is No Country*, Institute for International Economics, Washington DC.
- Blank, R. & Greenberg, M. (2008). *The Hamilton Project*, Brookings Institution, December 2008.
- Bullock, H (2004). From the front line of welfare reform: An analysis of social worker and welfare recipient attitudes. *The Journal of social Psychology*, 144 (6), 571-588.
- Clydesdale, T. (1999). Toward understanding the role of bible beliefs and higher education in American attitudes toward eradicating poverty. *Journal for the Scientific Study of Religion*, 38 (1), 103-118.
- Cummings, S. & Galambos, C. (2002). Predictors of graduate social work students' interest in aging-related work. *Journal of Gerontological Social Work*, 39, 77-97.
- Darby, M. R. (1996). *Reducing Poverty in America: Views and Approaches*. Thousand Oaks, California: Sage.
- Dattalo, Patrick & Benda, Brent (1991). Providers of services to the homeless: Problems and prospects. *Administration in Social Work*, 15 (3) 105-119.
- FAO Media Center, (2009). 1.02 billion People hungry. The 2009 hunger report (The State of Food Insecurity in the World, SOFI)
- Feagin, J. (1975). *Subordinating poor persons: Welfare and American beliefs*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.
- Feagin, J.R. (1972). 'Poverty: we still believe that God helps those who help themselves', *Psychology Today*, November, 101-129.

- Gasker, J. & Vafeas, J. (2003). Starting where the student is: adapting social justice curricula to poverty attitudes. *The Journal of Baccalaureate Social Work*, 9, (1).
- Gilens, Martin (1996). Race and Poverty in America: Public Misperceptions and the American News Media .*The Public Opinion Quarterly*, Vol. 60, No. 4, pp. 515-541
- Goldsmith, W. W., & Blakely, E. J. (1992). *Separate Societies: Poverty and Inequality in American Cities*. Philadelphia: Temple University Press.
- Gwartney, J., & McCaleb, T. S. (1985). Have Anti-poverty Programs Increased Poverty. *Cato Journal*, 5(5), 1-16.
- Handler, J. and Hasenfeld, Y. (1991). *The Moral Construction of Poverty: Welfare Reform in America*. Newbury Park, CA: Sage .
- Handler, J. F., & Hasenfeld, Y. (1997). *We the Poor People*. New Haven: Yale University Press.
- Hendrickson, R. M., & Axelson, L. J. (1985). Middle-class attitudes toward the poor: Are they changing? *Social Service Review*, 59, 295-304.
- HHS, (2009). *Poverty Guidelines*. <http://aspe.hhs.gov/poverty/09poverty.shtml>. Retrieved June 23 2009
- Hunt, M. (2002). Religion, race/ethnicity, and beliefs about poverty. *Social Science Quarterly*, 83, 810-831.
- Lee, Barret A., Sue Hinze Jones, and David W. Lewis. (1990). Public Beliefs About the Causes of Homelessness. *Social Forces* 69(1):253-265.

- Lewis, O. (1959) Five Families: Mexican Case Studies in the Culture of Poverty. New York: Basic Books.
- Mead, Lawrence M. (1991). The New Policies of the New Poverty. "The public interest, Spring, 3-20.
- Miller, M. L., Mastuera, M., Chao, M., & Sadowski, K. (2004). Pathways Out of Poverty: Early Lessons of the Family Independence Initiative. Oakland: Family Independence Initiative.
- Moynihan, D. (1965). The Negro Family. Washington, D.C.: U.S. Department of Labor, Office of Policy Planning and Research.
- Murray, C. (1984). Losing Ground. New York: Basic.
- O'Connor, A. (2001). Poverty Knowledge. Princeton: Princeton University Press.
- Pezneckner, B.L. (1984). The poor: A population at risk. Public Health Nursing, 1, 237-249.
- Phelan, J., Link, B., Moore, R., & Stueve, S. (1997). The stigma of homelessness: The impact of the label "homelessness" on attitudes toward poor persons. Social Psychology Quarterly, 60, 325-337.
- Pritchett, Lant (2003). "Who is Not Poor? Proposing a Higher International Standard for Poverty." Center for Global Development Working Paper No. 33.
- Rainwater, L. (1970). Neutralizing the Disinherited: Some Psychological Aspects of Understanding the Poor. In V. L. Allen (Ed.), Psychological Factors in Poverty (pp.9-28). Chicago: Markham.
- Rank, M. R. (2004). One Nation, Underprivileged. Oxford and New York: Oxford University Press.

- Rank, M. R., Yoon, H.-S., & Hirschl, T. A. (2003). American Poverty as a Structural Failing: Evidence and Arguments. *Journal of Sociology & Social Welfare*, 30(4), 5.
- Regnerus, M., Smith, C., & Sikkink, D. (1998). Who gives to the poor? The role of religious tradition and political location on the personal generosity of Americans toward the poor. *Journal for the Scientific Study of Religion*, 37, (3), 481-493.
- Rehner, T., Ishee, J., Saloum, M., & Velasques, D. (1997). Mississippi social workers' attitudes toward poverty and the poor. *Journal of Social Work Education*, 33 (1), 131-142.
- Reisch, M., & Wenocur, S. (1986). The future of community organization in social work: Social activism and the politics of profession building. *Social Service Review*, 60, 70-93.
- Rosenthal, B. (1993). Graduate social worker students' beliefs about poverty and attitudes toward the poor. *Journal of Teaching in Social Work*, 7 (1), 107-121.
- Ryan, W. (1976). *Blaming the Victim*. New York: Vintage.
- Scharm, S. & Soss, J. (2001). Success stories: Welfare reform, policy discourse and the politics of research. *The Annals of the American Society of Political Science*, 49-65.
- Schiller, B. R. (1989). *The Economics of Poverty and Discrimination*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
- Schwartz, S. & Robinson, M. (1991). Attitudes toward poverty during undergraduate education. *Journal of Social Work Education*, 27, 290-296.

- Sidel, R. (2000). The enemy within: The demonization of poor women. *Journal of Sociology and Social Welfare*, 27 (10, 73-84.
- Trattner, W. (1994). *From poor law to welfare state: A history of social welfare in America* (5th ed.). New York: Free Press.
- Valentine, C. A. (1968). *Culture and Poverty*. Chicago: University of Chicago Press.
- Weber, M. (2001). *Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. New York: Rutledge.
- WHO (2004). *World Health Organization, World Health Report* (Geneva: WHO, 2004)
- Will, J. & Cochran, J. (1995). God helps those who help themselves? The effect of religious affiliations, religiosity, and deservedness on generosity toward the poor. *Sociology of Religion*, 56 (3).
- Wilson, J. (1999). "Blessed are the poor": American Protestantism and attitudes towards poverty and welfare. *Southeastern Political Review*, 27 (3), 421-437.
- Wilson, W. J. (1987). *The Truly Disadvantaged: The Inner City, the Underclass and Public Policy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Youdin, R. & Cleaveland, C. (2006). Religious affiliation/non-affiliation: A predictor of social work students' attitudes toward old poor people. *Social Work Forum*, 39, 5-19.
- Zigler, E., & Styfco, S. J. (1996). Reshaping early childhood intervention to be a more effective weapon against poverty. In M. R. Darby (Ed.), *Reducing Poverty in America* (pp. 310-333). Thousand Oaks, CA: Sage.